جامعة احمد دراية – أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة:العـلـوم الاقتصـادية

تخصص: تحليل اقتصادي وحوكمة

الموضـــــوع :

إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة،

– دراسـة حالـة الجزائر(2000 . 2014)–

من إعداد الطلبة:

بختي عبد الصماد

زوخـة زيـد

إشراف الأستاذ:

د. بوكار عبد العزيز

لجنة المناقشة

د. بلعـــاريا حســين	جامعة أدرار	رئيسا
د .بوكـــار عبد العزيز	جامعة أدرار	مشرفا
أ . صديقي عبد الكريم	جامعة أدرار	مناقشا

2016 -2015

الموضــوع :

إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في إطار تحقيق التنمية المستدامة،

- دراســة حالــة الجزائر(2000 . 2014)-

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و الإهداء

بسم الله المعبود، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

لا يسعني إلا أن نحمد المولى العزيز القدير بفضله ومنه الذي وفقنا لانجاز هذا العمل ، وكذلك نشكر الأستاذ الدكتور عبد العزيز بوكار على توجيهاته ونصائحه القيمة في ميدان الاختصاص

كما اشكر عائلتي الكريمة من الزوجة إلى الصغار: رجاء ، إكرام والمولود الجديد سهيلة .على صبرهم و مساعدتهن من اجل تقديم هذا النتاج.

أما الإهداء فلا شيء اكبر من الوالدين، فالترحم على الوالد والدعـاء بالخير على الوالدة الكريمة "" **أمي** ""

و إلى كل من يسعى من اجل زرع الخير ونبذ الشر

الفهرس العام

***العنـــــــوان*..... الصفحة**

الإهـــــــداء وشكـــــر وعرفـان.....

قائمة الاختصارات.....

قائـــمة الجـداول.....

قائـــمة الإشكـــال.....

قائـــمة الملاحـــق.....

مقدمـــة عـــــام.....أ.ب.ج

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات المالية.....05

تمهيد.....05

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية.....05

المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية.....05

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية.....08

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية و أهدافها.....09

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية..... 09

*الفرع الثانـي:*أهداف المؤسسات المالية.....10

المبحث الثانـي: البنك الدولي.....12

المطلب الأول: ماهية البنك الدولي.....12

الفرع الأول: تعريف البنك الدولي.....12

الفرع الثانـي: أهداف البنك الدولي..... 12

المطلب الثاني: مجموعة البنك الدولي.....14

الفرع الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.....14

الفرع الثانـي: مؤسسة التمويل الدولية.....14

المطلب الثالث:سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض..... 15

الفرع الأول: معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع.....15

الفرع الثاني: شروط إقراض بنك 16
الفرع الثالث: قروض البنك الدولي.....16
الفرع الرابع: أهم المشاريع من تمويل البنك.....17
خلاصة.....19
الفصل الثاني:إستراتيجية التمويل البيئي للمشاريع.....21
تمهيد.....21
المبحث الأول: التنمية المستدامة والبيئة.....22
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....22
الفرع الأول: التسلسل التاريخي للتنمية المستدامة.....22
الفرع الثاني : عناصر التنمية المستدامة.....23
المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة الداعية للأولوية البيئية.....24
المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة.....28
المبحث الثاني: آلية تمويل المشاريع البيئية.....31
المطلب الأول: مفهوم البيئة عناصرها ومكوناتها.....31
الفرع الأول: التعريف بالبيئة.....31
الفرع الثاني: أصناف المشاريع البيئية.....34
الفرع الثالث: مظاهر الاختلال البيئي.....34
المطلب الثاني: إستراتيجية تمويل المشاريع البيئية.....37
الفرع الأول: مفهوم تمويل المشاريع البيئية.....38
الفرع الثاني: أصناف المشاريع البيئية.....38
*الفرع الثالث:*مبادئ المشروع البيئي.....39
المطلب الثالث: مصادر التمويل البيئي للمشاريع.....40
خلاصة.....44
الفصل الثالث: إستراتيجية المؤسسات المالية في الجزائر لتمويل مشاريع البيئة.....46
المبحث الأول:التطور التاريخي للبيئة في الجزائر.....46
المطلب الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي للبيئة في الجزائر.....46
المطلب الثاني:التنظيم الإداري للبيئة الجزائرية.....47

الفرع الأول: قبل قانون 83-03.....47
الفرع الثاني: الإدارة البيئية بعد قانون 83-03.....48
المطلب الثالث: الواقع البيئي التنموي للجزائر.....52
المبحث الثاني: مصادر تمويل المشاريع البيئية.....55
المطلب الأول: مصادر التمويل المحلية. 56
الفرع الأول: الميزانية العمومية.....56
الفرع الثاني : الصناديق الوطنية والرسوم الايكولوجية 60
المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولية.....61
المطلب الثالث: الرهانات المستقبلية.....64
خلاصة.....66
خاتمة.....68
قائمة المصادر والمراجع.....71
الملاحق.....
ملخص الدراسة.....

قائمـــــــــة الجـــــداول :

رقم الجدول	البيـــــــــــان	
1	تطور المراحل الإدارية للبيئة في الجزائر	51
2	تطور ولوج الى الماء و التطهير	52
3	معطيات أساسية حول قطاع النفايات في الجزائر	54
4	الاستثمارات البيئية و الغلاف المالي لمخطط الانعاشي 2001-2004	56
5	مخطط البرنامج الخماسي 2000_2014 للاستثمارات العمومية	57
6	جدول يوضح الاعتمادات المالية لميزانية التسيير للوزارت التابعة لها البيئة	58
7	مجمل المشاريع المنجزة على مستوى مديرية البيئة ولاية ادرار	59
8	نماذج أليات التمويل المحلية	60
9	تمويل الدولي لمشاريع بيئية في الجزائر	64

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	الـــــبيان	الصفحة
1/2	منحنى بياني يبين العلاقة الإيجابية بين البيئة و التنمية المستدامة	28
2/2	تفاعل مكونات البيئة	31
3/2	أقسام تلوث البيئة	35
1/3	أقسام الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة	46
2/3	الهيكل التنظيمي لوزارة تهيئة الإقليم و البيئة	49

قائمـــــة الملاحق :

رقم الملحق	الموضوع
1	حصيلة أنجازات مديرية الاستمارات من سنة 1990الى 2015
2	المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من سنة 1990الى 2013
3	المساعدات الإنمائية العربية 1970_2014
4	تصميم و تنفيذ استراتيجية برنامج منطقة البحر الأبيض المتوسط
5	التنمية الوطنية للسلامة البيئية
6	حماية النضام البيئي المناطق الوطنية المتعلقة بالساحل
7	التقييم الذاتي للبيئة التحتية من أجل تسيير بيئي شامل

الملاحق

ملحق 1:الكشف الكمي المنجز Attachement

ملحق 2: العد العام والتهائي Décompt général et définitif

ملحق 3: طلب إثبات المبلغ المدفوع على المشروع (demande de confirmation des sommes payées)

ملحق 4: الفاتورة La facture

ملحق 5: المحضر الاستلام المؤقت للأشغال PV

ملحق 6: اليومية المساعدة Fiche d'imputation

ملحق 7: قائمة الوثائق المطلوبة من طرف المراجع

ملحق 8: بعض الملاحظات من تقرير المراجع.

المقدمة العامة

يقوم الإنسان منذ القدم بممارسة نشاطاته الاقتصادية المختلفة، وأثناء قيامه بهذه النشاطات يتعامل مع البيئة فيؤثر فيها، ولكن مع مرور الوقت زادت حاجات الإنسان ، مما أدى إلى زيادة معدل نموه الاقتصادي، وبالتالي زاد اعتماده وتركيزه على البيئة وتغيرت سلوكياته في تعامله معها، فظهرت بذلك مشكلات البيئة العالمية والمحلية التي تعد من أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الحاضر، نظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها، وأيضا بالنظر إلى تعقيدها وتصاعد حدة أثارها ،حيث تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية متجاوزة بذلك الحدود السياسية للدول.

أدرك العالم فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والآثار الناتجة عنها،فسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة، فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية لاستطلاع حالة ومستقبل البيئة .وأبرزت هذه الأخيرة العلاقة بين البيئة والتنمية بما يفرض الربط بين الأولويات الاقتصادية وأهداف حماية البيئة، وتدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي،حتى تكون هناك أدوات اقتصادية كفء تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، وبالتالي أصبحت رسالة التنمية المستدامة واضحة بدون بيئة أفضل ستنهار التنمية.

وبما أن الجزائر ليس بمعزل عن العالم الخارجي ، سعت إلى تجسيد أهداف التنمية المستدامة من خلال القيام بمشاريع تنموية في مجال البيئة،فقامت بعقد مجموعة من الاتفاقات والقرارات بخصوص البيئة في مختلف المجالات خاصة المجالات التي يناشد المجتمع الدولي والإقليمي التدخل من اجل إنقاذ البيئة أو المجال البيئي من المشكلات البيئية ، من خلال قيام المؤسسات المالية بتمويل المشاريع والاستثمارات التي تعني بالبيئة ووضع استراتيجيات من اجل الحد من المشاكل البيئية، والقيام بمشاريع تخدم البيئة او ما يسمى بالمشاريع الخضراء الصديقة (توليد الطاقة الكهربائية ، التنوع البيولوجي ، تدوير النفايات المنزلية والصناعية وتحقيق التنمية المستدامة .

وعلى ضوء ما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه ، والذي يشكل التساؤل الرئيسي لمذكرتنا على النحو التالي الإشكالية:

ما هي إستراتيجية التي تتبعها المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ؟

وعلى ضوء الأشكال الرئيسي نضع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ؟
- وما المقصود باسم التنمية المستدامة ؟
- هل تملك المؤسسات المالية في الجزائر إستراتيجية واضحة في تمويل المشاريع البيئية ؟
- ما هو واقع البيئة في الجزائر وما طبيعة المشاكل البيئية فيها ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة يمكننا أن نضع الفرضيات التالية:

- للمؤسسات المالية إستراتيجية واضحة لتمويل المشاريع البيئية
- لا تتوفر المؤسسات المالية في الجزائر على إستراتيجية واضحة المعالم في تمويل المشاريع البيئة

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من الأهمية العالمية المتزايدة للبيئة ، وذلك بظهور أنصار البيئة على شكل هيئات حكومية وغير حكومية، من أجل الوقوف عل الواقع البيئي وتشخيص مشكلاته وتحديد مختلف الآثار الناجمة عنها في ظل ما تنادي إليه التنمية المستدامة لحماية البيئة والحفاظ على مواردها ودون المساس باحتياجات الأجيال القادمة

- زيادة وتصاعد حدة الآثار الناجمة عن المشكلات البيئية ، التي تجاوزت بذلك الحدود الجغرافية للدول ، خاصة منها مشكلة التلوث.

الهدف من البحث:

الهدف من خلال التعرض إلى بحثنا هذا هو :

- الوقوف على واقع الجزائر البيئي.
- الوقوف على إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع منها ما يلي:

1) الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية في التعرف على موضوع البيئة والتنمية المستدامة ، نظرا لأنه يفرض نفسه في الوقت الراهن بالإضافة إلى زيادة صداه الإعلامي في مختلف أنحاء العالم.

2) الأسباب الموضوعية:

- حاجة موضوع البيئة إلى المزيد من الدراسات والتوعية للحفاظ عليها والتقليل من أثار التلوث.
- تتبع مسيرة الجزائر في حماية بيئتها ، وتقييم الجهود المبذولة حيال ذلك.

حدود الدراسة:

تحددت هذه الدراسة بالمجالات التالية:

- **المجال المكاني:**

إن المشاكل البيئية لا يمكن حصرها في مكان واحد ، وهي تتصف بأنها لا تحترم الحدود السياسية للدول ، لهذه الأسباب ارتأينا أن تكون دراستنا تتصف بالشمول لنحصرها في الأخير في دولة الجزائر باعتبارها موطني ولا بد من الاهتمام بانشغالاتها جراء المشاريع البيئية .

- **المجال الزماني:**

يبدأ الإطار الزمني لبحثنا هذا من بداية الاهتمام العالمي لموضوع البيئة ومشاكلها كتنويه، والمدة الزمنية من سنة (2000 إلى 2014)

الدراسات السابقة:

حظي موضوع تمويل المشاريع البيئية من اجل تنمية مستدامة باهتمام واحد حسب ما اطلعنا عليه في موضوع بحثنا.

موضوع بحثي للأستاذة : فروحات حدة بعنوان " إستراتجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في ظل التنمية المستدامة" جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، نشر في مجلة الباحث ، العدد السابع 2010/2009.

صعوبات البحث:

أعترض موضوع بحثنا هذا المشاكل التالية:

- بما أن موضوع البيئة موضوع شامل وتتشعب فروعه في مختلف أنواع العلوم ، فكان من الصعب حصر موضوع الدراسة حول مشروع ما.

منهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث أنه من أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وهو يعبر عن الظاهرة المراد دراستها ويصف الجوانب المختلفة لها من خلال توفير معلومات دقيقة وضرورية لفهم الظاهرة، والمنهج الوصفي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يمتد إلى تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

واستندنا في إجراء هذه الدراسة على أسلوبين متكاملين، أحدهما نظري ويتم عن طريق مراجعة واستشارة عدد من المصادر الأولية والثانوية من كتب ومقالات وبحوث منشورة ورسائل جامعية لتوضيح الخلفية العلمية لهذه الدراسة.

والأسلوب الآخر ميداني عن طريق دراسة حالة من خلال عرض بعض القيم المالية والإحصائيات المتعلقة بالمشاريع البيئية في الجزائر.

تحقيقا لأهداف البحث المحددة سالفا ، قسمت موضوع البحث إلى ثلاثة فصول ، تطرقت في الفصل الأول إلى الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات المالية ، وذلك من حيث عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بها.واهم المؤسسات المهتمة بالموضوع وتناولت في الفصل الثاني إلى التنمية البيئية والتحدث عن مختلف النظريات البيئية المهتمة بالتنمية المستدامة والية و إستراتيجية التمويل وأخيرا تطرقنا إلى الواقع البيئي الجزائري والتطرق إلى المصادر الأساسية لتمويل المشاريع البيئية وضعنا خلاصة لدراستنا حددنا فيها الحلول التي نراها كفيلة باحتواء الوضع البيئي في بلدنا الجزائر.

الفصل الاول :

الإطار ألمفاهيمي للمؤسسات المالية

تمهيد:

تزامنا مع ارتفاع النمو الاقتصادي ظهرت مشكلات بيئية متباينة و حين تصاعدت أثارها أدرك الإنسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته وصحته فحسب وإنما على مقدرات هذه الحياة وشروطها فكثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الأرضية والتوازن الطبيعي ، فأصبحت حماية البيئة اليوم من المشاريع المهمة التي بدأت جميع الدول الاهتمام بها و انعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات من اجل وضع حد للتلوث و المحافظة على التوازن البيئي و وصولا بالبيئة إلى حالة من التوازن والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون الاتزان البيئي.

من اجل ذلك سعت العديد من المنظمات والهيئات الحكومية و الغير الحكومية دولية أو إقليمية إلى تمويل العديد من المشاريع البيئية غرض الحد من التلوث أو التقليل منه فحاولنا في هذا الفصل التعريف بالمؤسسات المالية الدولية والمحلية والإقليمية الداعمة أو المساعدة والمعاونة للدول الأكثر تضررا من التلوث البيئي ، ماهيتها ، تعريفها وأهدافها.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المالية الدولية

لقد كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية كإنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد ولا زالت هذه المؤسسات تلعب دورا رئيسيا على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشاءها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول : نشأة المؤسسات المالية الدولية

خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميين شهد العالم تزايدا في المعاملات التجارية الثنائية القطب، بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية المتعددة الأطراف وقد عرفت هذه السياسة خاصة في هاته الفترة بالسياسة الاقتصادية "بإفقار الجار[1] "

تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى ، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف؛كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة، مما أدى إلى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929والذي استمر حتى عام 1933 ، وقد عرفت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي وإتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية

[1] إيمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 1990-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي ،(غير منشورة) -2013-2014 جامعة محمد خيضر -بسكرة. ص 3

شديدة ،وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات والاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبيل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي وهو عدم التحكم في سعر الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم" الو م أ "إلى عقد اجتماع في مدينة "بريتن وودز "بولاية "نيوها مشير "الأمريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ومن ثم الاستغناء عنها وإيجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد، وتأسيس إطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الأزمات والمشاكل التي شاهدتها أسواق العالم واقتصادياته. والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد1929[1]

وقد عرض خلال هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من الإنجليزي" كينز "والأمريكي" هوايت "وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر لأجلها وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء به المقترحين.

أولا : مشروع" كينز"

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي كينز هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصرف ولأجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وللوصول إلى ذلك اقترح" كينز "ما يلي[2] :

1- إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي؛ كما اقترح " كينز "أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم " بانكوار " وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية، تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب وهذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانيتها كما لا يسمح بتراكم أرصدة" البانكوار" للبلاد الدائنة.

ثانيا : مشروع " هوايت"

أما فيما يخص المشروع الأمريكي والذي اقترحه" هوايت "فتمثل في[3]:

أ) التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية و إلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات.

---

[1] محمد سيد عابد،" التجارة الدولية"، مكتبة الإشعاع للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2001 ، ص 407.

2 ضياءمجيد،" اقتصاديات أسواق المال" ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص 153.

3 بسام حجاز،" العلاقات الاقتصادية الدولية "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 ، ص 177.

ب) اقترح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه وأن تكون وحدة التعامل الدولي هي" اليونيتاس "والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو "اليونيتاس "وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق.

ت) تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب وعملاتها المحلية وبعض أذون الحكومات كما اقترح" هوايت "أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، واقتراح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة.

ث) ويتفق" كينز "و"هوايت "على العمل على إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة وحرية تحويل العملات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقديم القروض للدول المتضررة والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف.

وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين أخذ بالمشروع الأمريكي باعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع تقرير خبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر" بريتن وودز "في جويلية 1944 والذي شاركت فيه 15 دولة وقد ترأس اللجنة الأولى "هوايت "المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي" كينز "وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945 وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب والالتزامات في مجال تحويل العملة و القضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف[1].

[1] إيمان حملاوي ، مرجع سابق ، ص 3

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات المالية الدولية

تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين وذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية الدولية وبذلك فهناك عدة تعاريف أعطيت لهذه المؤسسات وفيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف.

تعرف المؤسسات المالية الدولية" بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذاك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول[1].

كما تعرف كذلك بأنها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح أداة في سبيل تحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد."

وتعرف أيضا بأنها" منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية مستقلة، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشأ للمؤسسة وتهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[2].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية "فهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي."

---

[1] نفس المرجع ، ص10 وص 11

[2] عبد المطلب عبد الحميد" النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"- مجموعة النيل العربية- القاهرة - 2003 ،ص83.

المطلب الثالث : دور المؤسسات المالية و أهدافها

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية ، فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي ،أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية ، وفيما يلي سنتعرض للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية.

▪ *الفرع الأول :* دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال [1]:

– توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية وقد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية أو البيئية وغيرها.

– تشجيع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة.

– تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

– توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.

– هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية.

مثل:" مؤسسة بناء القدرات الإفريقية" و"اتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية "وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

---

1 أ. إيمان حملاوي ، مرجع سابق ، ص 6

وقد لاقت المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات وأحيانا المشينة من جهة لدور هذه المؤسسات وحتى التشكيك أحيانا في الأدوار التي تقوم بها حيث يسيطر الاتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية و"الو م أ " تمتلك 20 % من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض[1].

- ***الفرع الثاني :*** **أهداف المؤسسات المالية**

تسعى المؤسسات المالية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها.

أولا : الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية:

- ✓ تندرج تحت سياسات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي العديد من الأهداف يمكن ذكرها في [2]:
- ✓ تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
- ✓ العمل على تحقيق استقرار أسعر الصرف؛
- ✓ العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية ، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية؛
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
- ✓ تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.
- ✓ تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.
- ✓ العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق و البنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.

و للتحقيق الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما:

1) وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة .

2) وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراقبة النظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء.

---

[1] عبد العزيز زايدي ،"تاثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي للجزائر من 1989-2005"، رسالة ماجيستير (غير منشورة) مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيمات السياسية والادارية ، جامعة الجزائر، ص 8 - 9.

[2] - نجم الديلمي ، دور سياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية ، الحوار المتمدن ، الغدد 4165 د.ص ، الموقع http://www.alhewar,org ، تاريخ الزيارة ، 2016/04/15

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية ورغم أنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة البلدان الأعضاء عل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلا أن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها.

ثانيا: الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية :

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها نذكرها في :تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها[1].

القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية.

بالرغم من أن هدف هذه المؤسسات هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية منها على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف حصولها على أرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف الاجتماعي والبيئي من خلال إفراغ نفاياتها في تلك الدول النامية نذكر من بين تلك الأهداف :

- تبني الرأسمالية كنظام اقتصادي، اجتماع ي وسياسي للدول النامية بما يخدم مصالح الدول أو البلدان الرأسمالية.
- القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في الأموال من طرف البنوك والشركات الأجنبية.

[1]- نفس المرجع السابق ، دون ذكر الصفحة .

المبحث الثاني : البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم التمويل للدول الأعضاء من خلال مجموعة من القروض تختلف باختلاف المشروع المراد تمويله.

المطلب الأول : ماهية البنك الدولي

البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تسهر على تقديم التمويل للدول الأعضاء من خلال مجموعة من القروض تختلف باختلاف المشروع المراد تمويله.

▪ الفرع الأول : تعريف البنك الدولي

يمكن تعريف البنك الدولي بأنه: " المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.[1]

وفي تعريف آخر يمكن القول بأن" البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الأطراف والأهداف وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم، ويعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية بريتن وودز التي وقعت عام1945[2].ومما سبق يمكن أن نعطي تعريف شامل للبنك الدولي:

"البنك الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية" بريتن وودز "عام 1945 وبدأ أعماله بتاريخ 25 جوان 1946 ، ويعتبر مكمل لأهداف صندوق النقد الدولي كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية."

▪ الفرع الثاني : أهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي إلى تمكين الدول الأعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة التعمير كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ونذكر أهم أهداف البنك الدولي في[3]:

- ✓ المساعدة على تعمير أراضي الدول الأعضاء والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها الحرب وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان.
- ✓ تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تقدر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى.

---

[1]- مدني بن شهرة ،الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص83

[2]- محسن احمد خضيري ، العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع،القاهرة ، 2001، ص 104

[3]- موسى سعيد مطر واخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 169

- ✓ تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة بغية تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية ولابد من التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض إنتاجية طويلة الأمد.
- ✓ إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية.

ومع مرور السنوات واتساع عضويته أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها محاربة الفقر في العالم وذلك بالعمل على رفع إنتاجية الشعوب الفقيرة ومحاولة إعطاءها دورا نشيطا في سيرورة التنمية الاقتصادية.

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي يقوم عليها البنك الدولي إلا أن هناك هدفا آخر للبنك الدولي وهو حماية مصالح وأموال الدول الأعضاء الرئيسيين أي الدول الصناعية الغنية، ومن أجل ذلك فإن القروض لا تمنح إلا للدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.

الفرع الثالث :وظائف البنك الدولي[1]

- بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك الدولي يقدم العديد من الوظائف أهمها :

تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء ويستعين البنك الدولي في هده الدراسات بصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية وإقليمية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية،... الخ.

- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص.
- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص % 1 من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية ويتم نشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشريات .
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص، وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية.
- كما يقوم البنك الدولي بإجراء بحوث اقتصادية بشأن قضايا عامة مثل البيئة والفقر والتجارة للدول الأعضاء حيث يقوم بتقييم الآفاق الاقتصادية لكل بلد من خلال دراسة أنظمته المصرفية وأسواق المالية.

[1]- محمد بن شهرة ،مرجع سابق ، ص 89

المطلب الثاني : مجموعة البنك الدولي

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة والخاصة في أقاليم الدول الأعضاء وما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجأ البنك إلى إنشاء مؤسسات تابعة له والتي سنتطرق إليها في هذا المطلب و إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها.

▪ *الفرع الأول :*البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي والذي أنشأ عام 1946 ، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح القروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلا في العالم والقادرة على إعادة تسديد ديونها ويرتبط التصويت فيه بمساهمات الدول الأعضاء .

▪ *الفرع الثاني :* مؤسسة التمويل الدولية

أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية عام 1956 ، بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية، والمشاركة في تمويل المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ذات الطبيعة الإنتاجية في الدول الأعضاء خاصة الأقل نموا، وتقدم هذه المؤسسة القروض للمؤسسات الخاصة لاستكمال رأس مال المشروع المقترح، بشرط أن لا يتوفر لدى المؤسسة الأموال الكافية للبدء بتنفيذه فعليا أو لا تستطيع الحصول عليها بتكاليف الاقتراض الحالية في سوق رأس المال، و تتكون من 172 عضوا[1]، وفيما يلي أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة[2]:

– المساعدة في تمويل وتأسيس وتوسيع المشروعات الإنتاجية الخاصة وذلك بالتعاون مع المستثمرين في القطاع الخاص.

– تقديم المساعدة الفنية للجمع بين كل فرص الاستثمار و رأس المال المحلي والأجنبي والخبرة الفنية.

– التدخل المباشر بتقديم الخدمات الاستشارية بهدف خلق ظروف محلية مشجعة وملائمة أكثرا للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية.

– كما أن هناك هدفا آخر لهذه المؤسسة وهو النجاح والتوسع من أجل البقاء وإيجاد مشاريع مربحة.

هذا وقد قامت المؤسسة بتقديم تمويل لنحو 2626 مشروعا حتى عام 2001 ، ودفعت من مواردها الخاصة أكثر من 21 بليون دولار.

[1]-ايمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990- 2012، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية ، غير منشور ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 26

[2]- نفس المرجع السابق ، ص26

المطلب الثالث : سياسات وإجراءات البنك الدولي في منح القروض:

يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل في عدة مجالات موجهة إلى الدول الأعضاء بعدما كانت في البداية موجهة إلى إعادة إعمار بلدان أوروبا التي خربتها الحرب ويقدم البنك الدولي قروضا عديدة ومتنوعة بهدف تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان.

▪ *الفرع الأول :* معايير إقراض البنك الدولي للمشاريع:

قبل أن يمارس البنك الدولي أي نشاط إقراضي للدول الأعضاء فإنه يسعى للحصول على وضعية شاملة للوضعية الاقتصادية وآفاق التنمية في الدولة طالبة القرض، ولذلك فإنه يقوم بمجموعة من الإجراءات تتمثل في[1]:

- يقوم البنك بتقويم موارد البلد الزراعية، الصناعية، المعدنية و البشرية.
- تقييم البنية التحتية للدولة وحالة تجارتها الخارجية بالإضافة إلى دراسة وضعية ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- يتناقش كلا من البنك الدولي والدولة المعنية بالقرض حول خطط التنمية المستقبلية وإمكانيات تطبيقها.
- بعد عملية التقويم تأتي مرحلة إعداد التقارير الدورية من خلال لقاءات متكررة بين صانعي السياسة الاقتصادية وخبراء البنك الدولي.
- يقوم البنك الدولي بإرسال بعثاته إلى الدولة طالبة القرض من أجل مساعدة هذه الأخيرة على إعداد برنامج التنمية الاقتصادية فضلا عن توفير المعلومات الضرورية لتحديد برنامج الإقراض .
- تقييم المشاريع من طرف خبراء البنك الدولي بمساعدة موظفي وكالات الأمم المتحدة للتنمية(خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وذلك بعد تحديد مشروع برنامج القرض الموجه للدولة العضو بعد إتمام كل هذه الإجراءات تبدأ مرحلة التفاوض التي تناقش فيها الاقتراحات المقدمة من كلا الطرفين(البنك الدولي والدولة المقترضة) ثم يوضع المشروع على شكل تقرير يقدم لرئيس البنك الدولي لدراسته، ويشمل هذا التقرير معلومات مفصلة عن الوضعية الاقتصادية للدولة طالبة القرض كما يحتوي على وصف فني للمشروع.

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 28

- ***الفرع الثانـي :شروط الإقراض***

يشترط البنك الدولي العديد من الشروط عند قيامه بعمليات الإقراض لأغراض الأعمار أو التنمية أهمها:

- ضرورة وجود ربط بين قروض البنك و إقامة المشروعات بشكل يتم بموجبه ضمان استخدام القروض في إقامة المشروعات التي يتم تحديدها لذلك الاستخدام ولذلك يقوم البنك قبل الموافقة على الإقراض بدراسة المشروع المراد تمويله وتقدير مدى نجاحه ومدى قدرة الدولة على سداد القرض.
- أن تحتل المشروعات التي يطلب من البنك توفير التمويل اللازم لإقامتها أولوية بين المشروعات الأخرى وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج.
- يفرض البنك على قروضه فوائد توازي الفوائد السائدة في السوق باعتبار أن البنك يحصل على جزء من موارده التي يقوم بإقراضها عن طريق الاقتراض من السوق المالية.
- تتراوح مدة هذه القروض ما بين 15 و 17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمسة سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض والتي تتراوح نسبتها ما بين 7,5 %و 7,75 % [1].
- في حالة تقديم البنك قروضا فإنه يفتح حسابا باسم المقترض يرصد فيه قيمة القرض بالعملة أو العملات التي تم تقديم القرض بها، ثم يسمح للمقترض بالسحب من هذا الحساب لتغطية المصروفات الخاصة بالمشروع حسب نشوؤها فعليا .

الفرع الثالث :قروض البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بتقديم مجموعة من القروض يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ قروض المشروعات : وهي قروض تمنح لتمويل مشروع معين مثل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء وغيرها بالإضافة إلى أن هذه القروض تستحوذ على مساحة واسعة من النشاط الإقراضي للبنك، وعادة ما تخضع هذه القروض إلى مشروطية ترتبط بالمشروع ذاته مثل حسن تنفيذ المشروع و إدارته.
- ✓ قروض البرامج : وهي قروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي يشمل مشروعات عدة، أو لتمويل الاستيراد لصناعة ما أو عدة صناعات وفي ظروف استثنائية يشهدها البلد المقترض وبالتالي فهي في الواقع قروض طوارئ تقدم عند حصول كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية حادة على أثر تدهور مفاجئ في معدل التبادل الدولي لذا فإنه عادة ما تكون هذه القروض عديمة المشروطية .
- ✓ قروض التكييف :تشكل التسهيل الخاص بها في عام 1980 بهدف توفير التمويل السريع للدول التي تحاول تسوية الخلل في موازين مدفوعاتها، ولرفع قدراتها على تسديد ديونها وتختلف هذه القروض عن قروض البرامج من حيث أنها تشمل على درجة عالية من المشروطية تتضمن سياسات اقتصادية كلية

[1] نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دارايجي مصر للطباعة والنشر ، القاهرة 2006، ص 200

وتصحيحات هيكلية ولذا فإنها لا تمنح إلا للدول التي تدخل في ترتيبات استعداديه أو ممتدة مع صندوق النقد الدولي.

✓ قروض التكييف القطاعي :تستخدم هذه القروض لحل المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الكلي للدول المدينة .وهي تختلف عن القروض السابقة كونها ترتبط بتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة أو الطاقة وبالتالي فإن مشروطيتها تكون ضمن نطاق محدد بالقطاع المستهدف تمويله .

الفرع الرابع : أهم المشاريع التي يمولها البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والتي تخص البنية الأساسية و المشاريع الصناعية ومشاريع النفط والغاز بالإضافة إلى مشاريع الزراعة والتنمية الريفية ومشاريع الإسكان في المدن، ويمكن إيجاز هذه المشاريع فيما يلي :

أولا : مشاريع البنية الأساسية

تعتبر مشاريع البنية الأساسية مثل مشاريع النقل، الاتصالات والطاقة الكهربائية المجالات الأكثر استقطابا لقروض البنك ويمكن إيجاز أنواع مشاريع البنية الأساسية التي يمولها البنك الدولي فيما يلي:

- النقل : يكتسي قطاع النقل أهمية كبيرة في الاقتصاد والذي يتطلب توفير مرافق لنقل كميات ضخمة من البضائع والمواد على مسافات طويلة، وتعتبر الموانئ والمطارات ، السكك الحديدية من بين المرافق التي يمولها البنك الدولي.
- الطاقة الكهربائية : تعتبر مشاريع الطاقة الكهربائية من أولى المشاريع التي مولها البنك الدولي، وظلت الطاقة الكهربائية لسنوات طويلة تمثل القطاع الأكبر بالنظر إلى حجم القروض المخصصة لها وكانت هذه المشاريع مناسبة لقروض البنك الدولي لأنها ذات كثافة رأسمالية شديدة وتتطلب معدات باهظة الثمن معظمها مستورد من البلدان المتقدمة.

ثانيا :المشاريع الصناعية

تعتبر حصة قطاع الصناعة من قروض البنك الدولي متواضعة نسبيا إذا ما قورنت بالاعتمادات المخصصة للقطاعات الأخرى، وتخصيص هذه الحصة لا يرجع إلى إمتناع البنك عن تمويل التنمية الصناعية وانما هو راجع إلى أن البنك لا يمول مشاريع صناعية في الدول التي تفرض حماية الصناعة المحلية من التغلغل الرأسمالي الدولي.

ثالثا :مشاريع النفط والغاز

ظل البنك الدولي لأعوام طويلة يرفض تقديم القروض للبلدان الأعضاء لغرض التنقيب على النفط والغاز أو إنتاجهما ويرجع هذا إلى سببين:

أولهما: أنه قبل سنة 1973 كان إنتاج النفط في أغلبية الدول النامية غير اقتصادي مقارنة بالأسعار الدولية السائدة، كما أن إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط كان في وفرة متزايدة.

أما السبب الثاني لعزوف البنك الدولي عن تمويل مشاريع النفط والغاز فيرجع إلى توفر رأسمال الخاص لتمويل مثل هذه المشاريع في تلك الفترة.

ومع إدراك البنك الدولي لأهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية أصبح يخصص ربع القروض لقطاع الطاقة بحيث تجاوزت قروضه لهذا القطاع مبلغ1,5 مليار دولار سنة 1977 لترتفع إلى 3,5 مليار دولار عام 1985 ووجه نحو ثلثي هذه المبالغ لمشاريع تمويل الكهرباء ومشاريع النفط والغاز والفحم؛

وقد ساعد البنك الدولي الدول الأعضاء على وضع سياسات تنموية كفؤة للقطاع واختيار المشاريع وتنفيذها وتعزيز المؤسسات المنتجة للغاز، ويمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا المجال عن طريق:

1) مراجعة سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاع الغاز و تمويل مشاريع مشتركة مع المستثمرين الخواص.
2) تمويل تكاليف نقل الغاز وتوزيعه.
3) تقديم المساعدة التقنية لتحديد الترتيبات التعاقدية وأسعار إنتاج واستهلاك الغاز.
4) تنمية الموارد اللازمة لتمويل الغاز والتي تؤمنها التدفقات النقدية للمشروع دون اللجوء إلى الحكومة.
5) تعزيز المؤسسات في قطاع الغاز.

رابعا : الزراعة والتنمية الريفية:

كانت القروض المخصصة للزراعة تحتل مكانا هامشيا في برامج البنك الدولي خلال أعوامه الخمسة عشر الأولى، فعلى امتداد السنوات 1948 إلى 1963 لم يتجاوز إقراض البنك الدولي للقطاع الزراعي مبلغ 628 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 8,5 % من مجموع إقراضه ، وقد خصصت نسبة كبيرة من المبلغ المذكور لتمويل مشاريع السدود وشبكات الري وقد أصبح البنك الدولي يهتم بتطويـر المزارع الصغيرة إلى جانب ترقية الصناعات الزراعية مثل طحن الحبوب وتعليب الخضر والفواكه ، وحفظ اللحوم، إلى غير ذلك من وظائف التخزين والتسويق.

التنمية الريفية : يعد نشاط البنك الدولي في مجال التنمية الريفية نشاطا واسع المدى، إذ يشمل الإدارة المستديمة للأراضي، والمحاصيل الزراعية، وتربية الماشية بالإضافة إلى مشاريع صيد الأسماك، ومشاريع تحقيق المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

ومما سبق يمكن القول بأن البنك الدولي يعتبر المؤسسة الاقتصادية العالمية والمسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي حيث يسعى إلى مساعدة الدول الأعضاء على النهوض باقتصادياتها من خلال منحها القروض بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية وغيرها لأجل تحقيق هدف التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

و من خلال ما تقدم حول ظروف نشأة المؤسسات المالية والوضع النقدي والمالي الذي كان سببا في نشوء مؤسسات مالية تسعى لتقديم الدعم والمساعدة للدول التي خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي منهارة كليا، اقتصاديا واجتماعيا. فبعد التطرق إلى نشأة المؤسسات المالية قمنا بتعريفها والدور والأهداف التي أنشئت من اجلها وما ستحققه. قمنا بعدها بالتعرف على المؤسسة المالية الكبيرة التي تهتم بالعمليات المالية من منح للقروض والمساعدات والإعانات في مجالات تكون هي على علاقة بها ،جراء عقد اتفاقات أو معاهدات بين الدول المانحة والدول المستقبلة ، ألا وهو البنك الدولي كمؤسسة مالية، بعدها تطرقنا إلى وظائف البنك الدولي و المؤسسات التابعة له من بنوك ومؤسسات تمويل .

التي تمنح قروض بشروط ومعايير قصد تمويل المشاريع والاستثمارات المعنية بالتمويل من طرف المؤسسات المالية.

الفصل الثاني :

إستراتيجية التمويل البيئي للمشاريع

تمهيد:

أصبحت البيئة محلا للاهتمام على المستويين الوطني والدولي باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية فاحتلت بذلك البيئة والمحافظة عليها مكانا بارزا بعد ازدياد مصادر التلوث وتنوعها ، ولم تحظى الجوانب الاقتصادية لمظاهر التدهور البيئي بالاهتمام إلا في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين ،حيث ظهر مقال (هوتلينق)[1] عن الموارد المستنفذة عام 1931 ، ثم توقف اهتمام الفكر الاقتصادي بالمشكلات البيئية في الستينات من نفس القرن ،ليصل الاقتصاديون بعد هذه الفترة بجدية وعمق لدراسة الجوانب الاقتصادية لهذه المشكلات ، وبينوا أن اضمحلال البيئة مرجعه الأساسي هو النشاط الاقتصادي المتعاظم للإنسان ، إذ أدى تقدم التقنية إلى إنتاج ضخم أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية ، وأدت مخلفاته الهائلة إلى تلوث البيئة ، وتعاظم أيضا حجم الاستهلاك وحجم ما تخلف عنه من تلوث ، وتمخضت هذه الظواهر عن تغير واضح في معالم البيئة ، مما أدى إلى اضطراب انسياقها واختلال توازنها.

وفي المرحلة التي كانت البيئة تتخبط في مشاكلها ظهر مفهوم جديد للتنمية وهو التنمية المستدامة ، والتفكير في إيجاد الحلول للحيلولة دون زيادة الوضع البيئي تأزما مما هو عليه من خلال الاهتمام بالمشاريع ذات طابع بيئي ليحقق ثلاثية التنمية المستديمة المتمثلة في : حماية البيئة ، العدالة الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية والتي كان للمؤسسات الدولية والوطنية والإقليمية دورا كبيرا في تمويل المشاريع التي تهتم بالجانب البيئي (الاستثمارات الخضراء) و التي طرحت العديد من الشروط من اجل تمويلها والمتمثلة في الاهتمام بالجانب البيئي ، المنتجات الصديقة للبيئة بتكنولوجيات متطورة غير ملوثة للبيئة وبذلك تسلهم في الحد منه كل هذا سنعالجه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

-المبحث الأول :التنمية المستدامة و البيئة.

-المبحث الثاني : اليات تمويل المشاريع البيئية .

[1]: هوتلينج : عالم اقتصادي أمريكي " تناول قضية التحليل الاقتصادي للموارد الطبيعية والاستخدامات البديلة لهذه الموارد ، محسن رشاد ابو بكر ، باحث وكاتب ، الجمعية الدولية للمترجمين والعضوين العرب ، تاريخ الزيارة 2016/04/23

المبحث الأول: التنمية المستدامة و البيئة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

منذ أن تبلور مفهوم التنمية المستدامة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تمت العديد من المحاولات لتقديم تعريف دقيق لها, إذ عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام1987 على أنها: "التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"

وقد أكتسب تعريف هيئة (بر ونتلاند)[1] للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية ظهور المفهوم،حيث ظهرت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقرير المعروف بعنوان" مستقبلنا المشترك" عام1987 حيث أشارت إلى:

"أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرات الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"

وقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو و التنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات,كما أن التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ، أدى إلى ضرورة دمج البعد البيئي في التنمية والتخطيط الإنمائي،وعلى إثر ذلك عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات حول البيئة والتنمية، من أهمها:

– المؤتمر البيئي الموسع الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة سنة 1972 في مدينة استوكهولم، الذي شاركت فيه 113 دولة، ثم أتى بعده مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1992 والذي نتجت عنه "قمة الأرض" بمقترحات عديدة أدرجت في أعمالها أجندة القرن الواحد والعشرين.

- ***الفرع الأول :*** التسلسل التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستديمة .

أما فيما يخص التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة فنأخذ بعض الأمثلة :

- 1968: إنشاء نادي روما الذي جمع عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف دول العالم, الذي دعوا فيه إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- 1972: نادي روما يعد تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك استغلال المواد الاقتصادية وينشر توقعات سنة2100 ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة ....الخ
- وفي نفس السنة 1972/6 تم إنعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في استكهولم، تم فيها الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة تهيئة الجنوب.
- 1987: تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة[2].

[1]- برونتالاند الوزيرة الأولى النرويجية رئيسة اللجنة البيئة والتنمية سنة 1987

[2]- اسماعيل سراج الدين " حتى تصبح التنمية مستدامة " مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 1993، المجلد 20 العدد 4 ص 6

- 14 جوان 1992 قمة ري ودي جانيرو " قمة الارض" تم الاعلان فيه على الحكومات التعاون مع المنظمات الدولية حسب الاقتصاد ان تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستديمة ، وافقت كل الدول وانبثق منها ما يعرف {أجندة القرن 21}
- 1997 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض جدول أعمال القرن 21[1]
- 2002 :اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبورغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمن وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .
- 2015: اتفاقية باريس لتغير المناخ (12ديسمبر)2015.)[2]

اتفاق تاريخي وطموح يلزم جميع دول الأعضاء بخفض الانبعاث، ومكافحة تغيير المناخ وطلق العنان للاستثمار الأخضر ومستقبل مستدام . هذا ما توصلت له 195 دولة .

حيث سيساعد الاتفاق في الحفاظ على التنمية المستديمة لحث جميع الدول للحد من انبعاث الكربون ، كما انه تميز هذا الاتفاق بانضمام ولأول مرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا للاتفاق مع بقية الدول للبلدان النامية والمجموعة العربية والدول النفطية حيث وصف بأنه طموح ومتوازن ويراعي الظروف الداخلية لكل دولة .

فقد تم استنتاج أمران هامان لهذا الاتفاق هما[3]:

– الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض بأقل من درجتين مئويتين وبذل المزيد من الجهود من اجل أن لا يتعدى الارتفاع درجة ونصف فوق مستويات ما قبل الثورة.

– إقرار مبلغ 100 مليار دولار سنويا للبلدان النامية بحلول عام 2020مع الالتزام بالمزيد من التمويل في المستقبل ، بحيث لا تساهم الدول النامية بأية مبالغ.

- ***الفرع الثاني :*** عناصر التنمية المستدامة .

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر أساسية [4]:

أ) ***العنصر الاجتماعي:*** وهو يشير إلى علاقة البيئة بالبشر، والى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية .

ب) ***العنصر الاقتصادي :*** ويشير إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة برفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال موارد الطبيعة على النمو الأمثل والكفاءة.

ت) ***العنصر البيئي:*** ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والنهوض بها.

---

[1]- مفهوم التنمية المستديمة ، انترنت ، تاريخ الاطلاع 2016/4/25 سا: 12:30 زوالا

[2]- محمد عبد الرؤوف ، كاتب وباحث في مجال البيئة ، اتفاقية باريس لتغيير المناخ ...هل بداية النهاية لحقبة النفط ؟ جريد الواحة ، الموقع http ://elwahadz,com/ar التاريخ 2015/12/17 ، الساعة 14:48

[3]- نفس المرجع السابق .

[4]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ، مجلة الجندول ، العدد 25، نوفمبر 2005،؟ تاريخ الاطلاع : 2015/12/17، الساعة 14:50 http// :www. ulminsania.net

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة الداعية للأولوية البيئية.

يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي يحتاج لان يكون مستديما, وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي ، والمسائل الأكثر تطورا تتساءل حول ما اذا كان النمو مطلوبا من جهة النظر البيئية, ويشير الكثير من العلماء الى ان عدم النمو لا يشكل حلا ملائما ، ويمكن لبعض النمو ان يساعد على منع التدهور البيئي ، لذا فهو امر مطلوب مثل التقنيات النظيفة كالطاقة الشمسية ولكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة، ويشيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات:

1. **نظرية GAYA:**

بالنسبة **لجيمس لوفلوك** مؤسس هذه النظرية تعد الأرض جسما حياً ضخما قادر على الاستجابة للتكيف قد تتجاوز نشاطات وأفعال الإنسان، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزاً منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الأجيال الحالية واللاحقة كما ترى GAIA أيضا أن المعايير الايكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من نواحي قصور هذه النظرية، صف إلى ذلك أن هذه النظرية كانت تهدف إلى خلق إنصاف إيزاء الكائنات غير البشرية على حساب الإنسان.

2. **نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية:**

تفترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان وقام ألدوليوبولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة وألمانيا.

ترفض هذه النظرية أية تدخل أو مشاركة للإنسان في تسيير الأنظمة الطبيعية و من يستوحون فكرة احترام حقوق الكائنات غير البشرية التي يتم الاستحواذ عليها عن طريق إيقاف كل هيمنة بشرية للطبيعة لذا كل استغلال للطبيعة يجب التنديد به.

3. **النظرية المتشائمة :**

في عام 1798 نشر توماس مالتيس مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها بعض الفلاسفة في عصره مثل الفلاسفة الفرنسيين ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندورسيه Nicolas de Condorcet، والذين كانوا يعتقدون أن العقل البشري والتطور التكنولوجي سوف يقومون بحل كل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة، وأن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعات وثبات في معدلات الأجور، حيث يرى مالتس أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

ويرى مالتس أيضا أن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحدث فقط حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي ، إلا أن مالتس يعتقد أن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة، ومن ثم فالنهاية البائسة في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية الناضبة هي نهاية حتمية،لم يكن نموذج مالتس نموذجا كميا للتنبؤ، كما كانت افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي و اشتملت على العديد من بنود النموذج على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

4. النظرية المتفائلة:

من الاقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما، وعلى سبيل المثال جون ستوارت ميل الذي رأى أنه في حين أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يُتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

وقد استند ستيوارت ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات الاجتماعية في رفع معدلات الرفاهة الاقتصادية وكلها عوامل تؤدي –كما كان يعتقد ميل– إلى خفض معدلات نمو السكان.ومع أن ستيوارت ميل أكد على أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا كبيرا في استمرار النمو الاقتصادي إلا أنه برغم تفاؤله رأى أنه حينما تستخدم موارد البيئة بشكل تام –أي يتم استنفاذها– في الأغراض الصناعية وغيرها فإن هذا لن يكون عالم ا مثاليا بأي حال من الأحوال. وقد نشر مالتس أفكاره لأول مرة عام 1798 حيث ارتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات .

5. الحركة الأمريكية المحافظة(1890.1920):

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theo Dore Roosevelt ومن حوله تمثل نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الو.م.أ ، خلال الفترة ما بين عامي 1890 و1920 ، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الاقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي وأن الإسراع الكبير في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.

كما كان من أهم معتقدات تلك الحركة المحافظة أنه كلما كان استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يتم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، كما أن التنافس الاقتصادي والاحتكارات تعتبر من أهم أعداء الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية الناضبة، وأن التحكم الإشراف الحكومي على استخدام الموارد الطبيعية أمر مرغوب فيه، وربما يعني ذلك أن معظم الأفكار التي تتم مناقشتها هذه الأيام والجدل حول الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتنمية المستدامة كلها أمور تمت مناقشتها خلال تلك الفترة.

6. نظرية النضوج:

كان أ.هانسن A. Hansen هو المدافع الرئيسي عنها وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.لن يكون التقدم الاقتصادي على المدى الطويل في رأي أنصار نظريات الركود إلا نارا من القش سريعة الإنطفاء ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنها وضعت يدها في القرن السابع عشر على نوع من اكتشافات التقدم الاقتصادي (البخار، الكهرباء ...) غذت بصورة مستمرة الآلة وتزايد السكان في الوقت ذاته ، ومع إستنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن ترضى برؤية التباطؤ في وتيرة تقدمها وأن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح إقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضوج.

7. دراسة برانت ومورس(1963):

في دراسة عن الندرة والنمو الاقتصادي أعدها إثنان من الاقتصاديين الأمريكان هما :

برانت ومورس تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وذلك بهدف اختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية ،كانت النتائج مدهشة إلى حد كبير حيث أكدت أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت أو على الأقل كانت ثابتة خلال الفترة 1870-1957.

ويمكن تبرير هذه النتائج حسب الاقتصاديين على أساس أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى انخفاض في تكاليفها ما يقود إلى زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية وبالتالي فإن برانت ومورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

8. نظرية الحالة الثابتة المستقرة:

في الستينات برز مصطلح "الحد المطلق" من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقويين، هذه المرة حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

إن الغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار لحد ذاته وليس الخضوع لنهاية محتومة، وقد عرف هذا التيار صدى ورواجا كبيرين عام 1970. لكن في المقابل واجه العديد من الانتقادات على اعتبار أنه يتنكر كلية للحاجات الحالية للبشرية وفرضه خيارات أقل ديمقراطية .

وبالفعل فخيار الحالة الثابتة المستقرة يضر خاصة الدول المتخلفة عندما يفرض عليها أن توقف النمو الاقتصادي بالرغم من أن مسؤوليتها في الأزمة البيئية ضئيلة.

9. نظرية حدود النمو لنادي روما:

بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات فقط على إعلان دراسة برانت ومورس، وفي عام 1972 أعلن نادي روما تقرير، "حدود النمو". و قد بيع من هذا التقرير نحو تسع ملايين نسخة وطبع بتسع وعشرين لغة من لغات العالم.

وقد تم إعداد هذا التقرير باستخدام أجهزة متطورة للحاسب الآلي واعتمد على طريقة جديدة–آنذاك– في النمذجة سميت بطريقة "تحليل النظم" (System Analysés).

قدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث.

وقد كانت التنبؤات التي توصل إليها التقرير مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم، والإنتاج الغذائي، ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل أسى Exponentielle، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم.

وسوف يحدث هذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استخدام الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي، والتلوث المفرط.

كما تنبأ التقرير أيضا بنضوب نحو إحدى عشر معدن قبل نهاية هذا القرن،ومن تلك المعادن: البترول، الغاز الطبيعي، النحاس، الذهب، الرصاص، الفضة، الزنك، والقصدير.

في عام 1972 انتهى نادي روما إلى صياغة نظرية جديدة عرفت باسم"نظرية حدود النمو"، وكان أهم مضمون تلك النظرية ما يلي:

– أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية في كل من السكان، وإنتاج الغذاء، والتصنيع، و استنفاد الموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو فوق كوكب الأرض في وقت ما خلال مائة عام على الأكثر.

يمكن تلافي هذه النتيجة الخطيرة و إيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي في أسرع وقت ممكن.

مضمون ذلك أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تنبهر به، هدفاً آخر وهو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع "حدوداً للنمو"

ومن واقع تطور عدد السكان في العالم، وكذلك الإنتاج الصناعي سواء على مستوى كل دولة صناعية على حدة أو على مستوى العالم الصناعي ككل، يؤكد أنصار نظرية حدود النمو أن كلا من عدد السكان والإنتاج الصناعي ينمو نموا آسيا، وهذا النمو الأسى للإنتاج الصناعي هو الذي يفسر التراكم الرأسمالي المتزايد في الدول المتقدمة واتساع الفجوة بينها وبين الدول النامية.

– إلا أن الواقع العملي قد أثبت بعد ذلك فشل تلك التنبؤات، ومن أهم الدلائل على ذلك ارتفاع معدلات إنتاج و احتياطات البترول حتى عام 1974، ومع ذلك فإن المناقشات حول الموارد البيئية مازالت تتبنى هذا المنهج في التنبؤ.

وقد اعترض العديد من الاقتصاديين بقوة على هذه النظرية، ووجهوا إليها العديد من الانتقادات أهمها:

– أنها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث اعتمد صائغو النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى.

– كما تجاهلت النظرية نظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق مما يمكن اعتباره امتداداً لأفكار مالتس

مما تقدم يمكن إدراج النظريات والآراء التي دعت إلى الأولوية البيئية ضمن اتجاهين رئيسيين:

1. نظريات ذات نزعة محافظة، والتي ربما ينتاب أصحابها الحنين إلى الطبيعة النقية العذراء، من هذا المنطلق فهم ينادون بأسبقية الطبيعة على الإنسان والذي حسبها لا يعد إلا جزء بسيط منها.

2. نظريات وآراء تبنت النظرة المتشائمة فهي وإن اعترفت ضمنيا بضرورة مستوى معين من النمو الاقتصادي إلا أن إفراط هؤلاء في التشاؤم حول محدودية الموارد الطبيعية ،وما يهدد هذه الموارد من نمو في الطلب إضافة إلى عدم اقتناع هؤلاء بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في إطالة عمر الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة عموما، كل هذا جعلهم يحصرون في قاعدة هرم ماسلو وكل تطلع للارتقاء بهذه الحاجات سيشكل خطرا على استمرار البشرية.

المطلب الثالث : علاقة البيئة بالتنمية المستديمة .

إن الارتباط بين البيئة والتنمية ارتباط قوي،وذلك لأن حماية البيئة من التلوث عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة،وسنتناول في هذه النقطة الموارد الطبيعية محور هذه العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة، ثم موقف الفكر الاقتصادي من ذلك.

***أولا/*الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة[1]:**

لقد اهتمت الدراسات الاقتصادية والتنموية بالموارد النادرة واعتبرتها ذات قيمة اقتصادية، وأهملت الموارد الحرة كالهواء والماء واعتبرتها ليست ذات قيمة اقتصادية،وبالتالي فإن عدم الأخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم السياسات الاقتصادية للدول و الإسراف في استعمالها يشكل مشكلة تستحق الاهتمام، ويرجع إهمال الموارد الحرة إلى أن التحليل الاقتصادي التقليدي قد اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق فقط ، وأهمل الجوانب الأخرى.

وفي داخل إطار السوق فإن الأثمان هي المؤشر الذي يعبر عن الندرة النسبية للموارد التي لها ثمن في السوق، أما الموارد الحرة أو المجانية فإن استخدامها يكون غير مقيد،وبالتالي تستهلك بدون حرص سواء في الكمية المستخدمة منها أو في أسلوب استخدامها،الذي قد يترتب عليه الإضرار بها إلا أن هذه النظرة للموارد الحرة أو المجانية قد تغيرت تماما وذلك وفقا لما يلي[2]:

– إن التصنيع المتنامي والتزايد السكاني قد جلبا صورا كثيرة للتلوث البيئي تتعلق معظمها بالموارد الحرة، فبدأت تظهر معالم الندرة والعرض والطلب على هذه الموارد،فبعد أن كانت ليست محلا للتملك وليست لها قيمة تبادلية أصبحت مهددة بدرجة كبيرة .

– إن التحليل الاقتصادي قد انشغل بإنتاج واستهلاك الموارد،أما ما يتخلف من عملية الاستهلاك من مخلفات وفضلات فلم يكن محل اهتمام لأنه لا يشكل ظواهر نقدية رغم ما يسببه من تلوث بيئي وآثار سلبية

[1]- محمد صالح الشيخ ، "الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى، مصر 2002، ص 15/14.

[2]- أحمد فرغلي "دراسات مستقبلية المحاسبة البيئية " المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ص 5.

على الرفاهية العامة الحقيقية،وقد عرفت التنمية الاقتصادية ذلك النوع من الرفاهية حديثا بعد أن كانت منشغلة تماما بالرفاهية المقومة في شكل نقدي فقط.

– إن قيمة الاستعمال للموارد الحرة أصبحت تشغل اهتمام الدول، نظرا لأن التلوث يسبب انخفاضا شديدا لهذه القيمة، و يترتب عليه تكاليف باهضة سواء في إزالة هذا التلوث أو في تدبير البديل الذي يعوض هذه القيمة، في استعمال المياه النظيفة عند تلوثها ويحمل الدول تكلفة إزالة التلوث من المياه ،أو بديل أخر يوفر هذا الاستعمال.

***ثانيا/*موقف الفكر الاقتصادي من العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة :**

لقد أثار الجدل حول العلاقة بين مقتضيات حماية البيئة والتنمية المستدامة،واختلف الاقتصاديون فيما بينهم اتجاه هذه العلاقة،إلا أنهم قد اتفقوا جميعا على أنه لا يمكن منع التلوث نهائيا،ولا توجد بيئة نظيفة تماما أو خالية من التلوث بنسبة (100%)، وقد انقسموا إلى فريقين في الرأي[1]:

○ **الفريق الأول** :يرى فيه بعض الاقتصاديين أن هناك تعارضا بين التنمية ومقتضيات حماية البيئة،لأن هذه الحماية تتطلب تكلفة سيكون لها أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي،وهذا الأثر يتمثل في أن ازدياد حجم الاستثمار سوف لا يؤدي إلى زيادة مماثلة في حجم الناتج القومي الإجمالي،مما يعني انخفاضا في إنتاجية رأس المال. ويضيف أنصار هذا الرأي أن الإنفاق على البيئة يحد من القدرة التصديرية للدول المتخلفة،بسبب إدماج التكلفة البيئية ضمن تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات.كذلك يستند أنصار هذا الرأي إلى أن الإنفاق على البيئة يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو مما ينعكس أثره على زيادة أعداد العاطلين بالمجتمع.

ولكل هذه المبررات السابقة دعا هؤلاء الاقتصاديون إلى:

ضرورة تأجيل إجراءات حماية البيئة، خاصة في المراحل الأولى للتنمية، وذلك لأن الدول المتخلفة وهي تضطلع بالتنمية تعتمد بصفة أساسية في القيام بعمليات التصنيع والبنية الأساسية على القروض الخارجية.

لذلك ذهب بعض المفكرين الاقتصاديين إلى أن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة عكسية،بمعنى أنه كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشكلات البيئية،وأن هذه العلاقة لا تبدأ إلا بعد أن تصل درجة التلوث البيئي إلى درجة لا تستطيع البيئة امتصاصها أو استيعابها.

○ **الفريق الثاني** : من الاقتصاديين يرى إمكانية تطبيق برامج حماية البيئة في الدول النامية،لأنه لا تعوق التنمية وأن التكلفة التي يتحملها المشروع في نفقات الحماية لا تشكل إعاقة لهذه التنمية،وأن العديد من التجارب قد أثبتت ذلك وفقا لما يلي:

– إن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن تكلفة المحافظة على البيئة ببعض البلدان النامية تقدر بنسبة تتراوح في الوسط بين 0 و3 % من جملة التكلفة الإجمالية للمشاريع ، وبالتالي فإن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ليست دائما علاقة عكسية ، وإنما تكون إيجابية وخاصة في إطار التنمية المستدامة بيئيا.

1– محمد صالح الشيخ " ألاثارألاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة ألأولى، 2004، ص 20

– وقد أورد تقرير المنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وصفا لهذه التجارب الحديثة منذ عام 1970 ،ففي اليابان مثلا نجد أن الاهتمام بحماية البيئة من التلوث قد حقق نتائج متقدمة، فالوصول إلى مياه نقية وتصريف النفايات وتحسين نوعية الهواء وانخفاض المواد الكيميائية الدقيقة بنسبة 60 % ، و أكاسيد الكبريت بنسبة 37 % ، وانخفاض أكاسيد الرصاص بنسبة. 80% كل ذلك صاحبه نمو اقتصادي بنسبة80 % عن نفس الفترة السابقة الإشارة إليها.

ويوضح لنا الشكل التالي العلاقة الايجابية بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال التأثير بين التلوث والنمو في الناتج المحلي الإجمالي في بعض تجارب الدول الصناعية[1].

الشكل رقم: 2-1 يوضح العلاقة الايجابية بين البيئة و والتنمية المستدامة

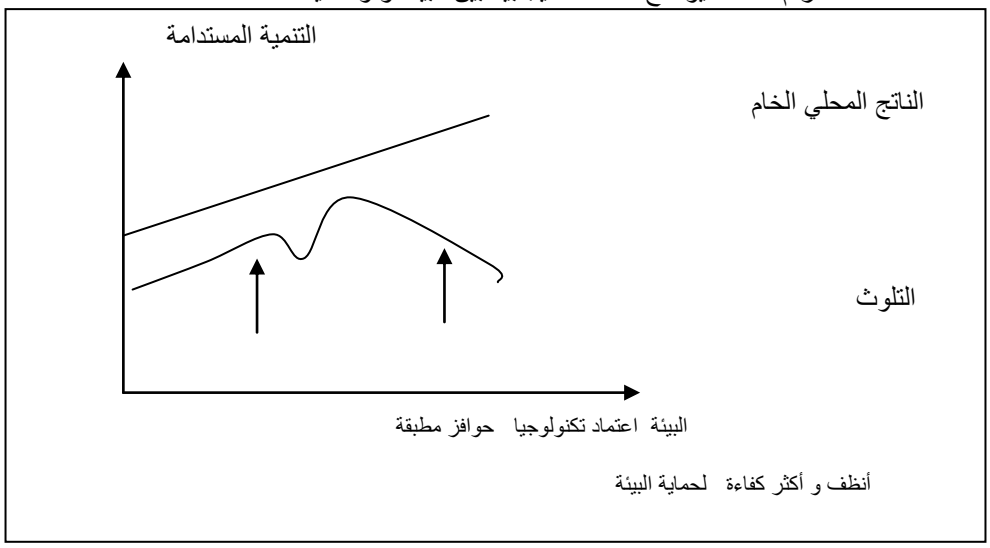

المصدر : محمد صالح الشيخ " الآثار ألاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها"

من خلال الشكل يتضح لنا انه خلال المرحلة الأولى يرتفع منحنى التلوث، ولكن في مستوى اقل من ارتفاع خط الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تطبيق حوافز لحماية البيئة، ولكن في المرحلة الثانية نجد ان التلوث انخفض كثيرا وابتعد عن خط الناتج المحلي نتيجة اعتما د تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة.

[1]- محمد صالح الشيخ ، مرجع سابق ،ص 20

المبحث الثاني : آليات تمويل المشاريع البيئية .

المطلب الأول : مفهوم البيئة عناصرها ومكوناتها.

البيئة كلمة شائعة الاستعمال والاستخدام يرتبط مفهومها بنمط العلاقة يبنها وبين الانسان فيمكن ان ننظر لها من خلال الأنشطة البشرية المختلفة مثل : البيئة الزراعية ، الصناعية ، الاجتماعية ، الصحية ، والبيئة الثقافية ويعني ذلك علاقة أنشطة الإنسان المتعلقة بهذه المجالات .وقد ترجمت كلمة ECOLOGY الى اللغة العربية بعبارة " علم التنبؤ أو البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866 [1]

- ***الفرع الأول:*** التعريف بالبيئة

فيما يخص علم البيئة فهو مصطلح إغريقي مركب من كلمتين يونانيتين "logos" بمعنى العلم و "oikos" بمعنى المنزل ، فعلم البيئة هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن في منزله حيث يتأثر الكائن الحي بمجموعة من العوامل الحية والبيولوجية وغير الحية الكيميائية و الفيزيائية.

كما يعرفها البعض بأنها " العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها ، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب كما تضمن كذلك دراسة العوامل الغير حية مثل خصائص المناخ (الحرارة ، الرطوبة ، الإشعاعات ، غازات المياه والهواء.) ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها (البيئة ومشكلاتها)

التعريف القانوني: بالرجوع إلى القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، نجد أن المشرع الجزائري لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة، حيث نجد المادة 2 منه نصت على أهداف حماية البيئة فيما تضمنت المادة 3 منه مكونات البيئة [2].

والمشرع الجزائري لم يفرد البيئة بتعريف خاص إلا أنه و بالرجوع إلى القانون رقم03 /10السالف الذكر، يمكن اعتبار" البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء هواء، تربة، كائنات حية وغير حية ومنشآت مختلفة"، و بذلك فالبيئة تضم كلا من البيئة الطبيعية و الاصطناعية.

أما كلمة البيئة لغة فهي مشتقة من الفعل الثلاثي – بوأ– ويقول تبارك وتعالى : ((**واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**)) سورة الأعراف – الآية 74 [3].

---

[1]- د. سامي زعباط ،أعبد الحميد مرغيت، مداخلة خلال فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " علاقة البيئة بالتنمية المستديمة ، الواقع والتحديات " بعنوان " اليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستديمة" كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر يومي 29/28 افريل 2015

[2]- القانون رقم 10/03 ألمؤرخ في 2003/07/20 المتعلق بحماية البيئة في طار التنمية المستديمة ، الجريدة الرسمية العدد 43 ، 2003

[3]- قران كريم ، سورة الاعراف ، الاية 47

بوأكم : أسكنكم وأنزلكم ويقال تبوأت منزلا أي نزلته ، وبوأت الرجل منزلا بمعنى هيأته ومكنت له فيه.

و على الرغم من أن كلمة بيئة لم ترد في القرآن الكريم إلا أننا آخذنا مفهوم البيئة الذي يحددها بأنها الأرض وما تضمه من مكونات غير حية ممثلة في مظاهر سطح الأرض من جبال وهضاب وسهول ووديان وصخور ومعادن وتربة وموارد ومياه ومكونات حية ممثلة في النباتات والحيوانات برية النشأة سواء كانت على اليابسة أو في الماء وما يحيط بالأرض من غلاف غازي يضم الكثير من العناصر الأساسية اللازمة لوجود حياة على سطح الأرض .

نجد ان البيئة بهذا المفهوم & **الارض ومن عليها وما حولها** & قد ورد ذكرها في القرآن الكريم في 199 آية مختلفة من سور القران كقوله تعالى في سورة إبراهيم الآيتين 32- 33 ((**الله الذي خلق السماوات والأرض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر الليل والنهار**))[1] .

و فيما يلي المفهوم الواسع للبيئة الذي تبناه مؤتمر ستكهولم 1972:

" البيئة ايكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة و نمو الكائنات الحية [2]"

إن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها وهي[3] :

- البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية؛
- البيئة كمصدر للموارد الطبيعية؛
- البيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات.

- أما المعنى الاصطلاحي للبيئة فتشير إلى أنها: "ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته، و يمارس فيه علاقاته مع بني البشر[4]"

من خلال كل ما سبق نقدم التعريف الشامل للبيئة بأنها:

" المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان ويتمثل هذا الأخير في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية."

والشكل الموالي يوضح التفاعل القائم بين مختلف مكونات البيئة، فيكون ايجابيا له عدة فوائد أو تأثيرا سلبيا يضر بالبيئة ويجري عليها عواقب وخيمة تتفاوت من حيث الأهمية والتأثير:

---

[1]- قرآن كريم ، سورة ابراهيم ، الاية 32-33.

[2]- محمد صالح الشيخ، مرجع سابق15

[3]-نفس المرجع السابق ص15

[4]- راتب سعود، الإنسان والبيئة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،2003 ، ص22

الشكل رقم (2-2) **تفاعل مكونات البيئة.**

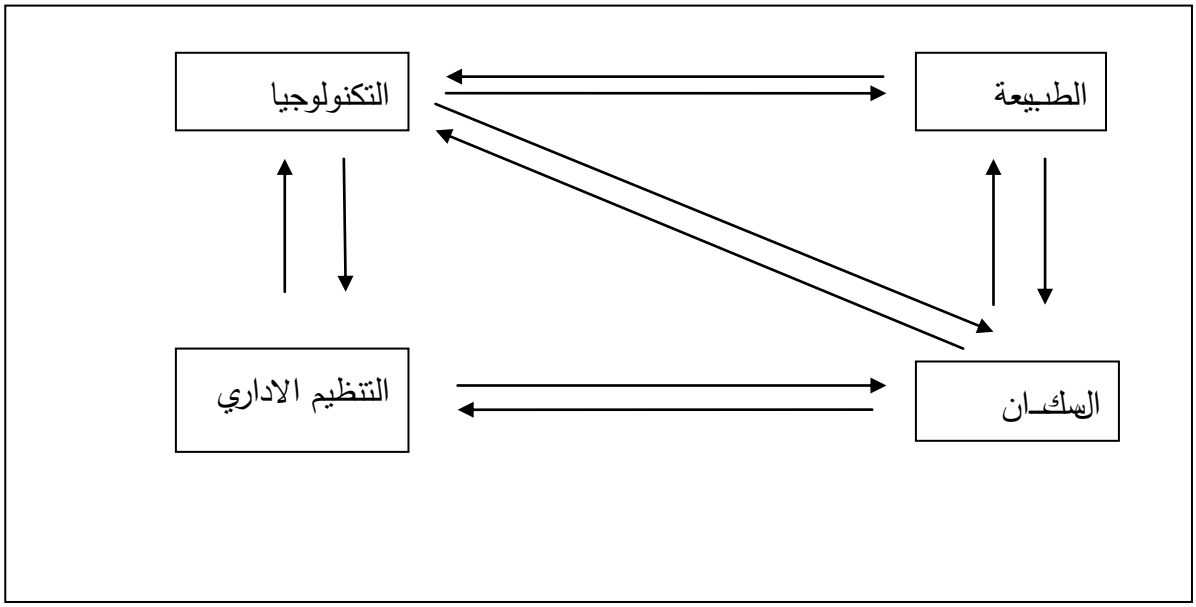

المصدر:راتب سعود، **الإنسان والبيئة**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003 ، ص22

يوضح الشكل مدى تداخل وتفاعل مكونات البيئة مع بعضها البعض إذ أن تأثير الطبيعة على السكان أو العكس له ايجابياته وكذلك سلبيات وكذلك المثال بالنسبة للمكونات الأخرى البيئية الموضحة في الشكل إذ إن التكنولوجيا الحديثة من آلات وطرق حديثة لها تأثيرها على الطبيعة والسكان إي المجتمع وعلى التنظيم الإداري .

- الطبيعة والتكنولوجيا قد تؤثر التكنولوجيا على الطبيعة بطرح العديد من النفايات والملوثات منه الجوية والأرضية أي على التربة من بقايا المصانع من نفايات صناعية و ملوثات على المياه الباطنية والظاهرية كل هذا بسبب التكنولوجيا التي أدخلت على المصانع وأضافت للبيئة وللطبيعة مشكل جديد ألا وهو النفايات و بقايا التصنيع وطريقة التخلص منها ومن الطبيعة بشكل نهائي.

- إما التكنولوجيا والتنظيم الإداري فيمكن أن نرى العلاقة بأنها ايجابية نظرا لإدخال العديد من التقنيات في الجانب الإداري والتقني على حد سواء من آلات صناعية وكمبيوترات تستعمل في الصناعات الضخمة.

- السكان والتنظيم الإداري : بخلق مناصب شغل للمجتمع واستفادة التنظيم الإداري من اليد العاملة الماهرة ذو كفاءة عالية وبذالك يؤثر السكان في المجتمع والمجتمع في السكان .

- ***الفرع الثاني:*** تصنيف أنواع البيئة

اتفق الباحثون على أن أنواع البيئة تشير إلى تقسيماتها وفق المتغيرات التي ينظر من خلالها إليها . فالبيئة تنقسم إلى أنواع حسب طبيعتها أو نظامها الجغرافي أو الاجتماعي.

ومن أوضح التقسيمات للبيئة من حيث طبيعتها: البيئة الطبيعية، البيئة العمرانية، البيئة الحضرية، البيئة الثقافية، البيئة الريفية [1].

حيث يوجد نوعان من البيئة[2]:

- البيئة المادية (الماء– الهواء – الأرض).
- البيئة البيولوجية (النباتات – الحيوانات – الإنسان).

وفي ظل التقدم والتطور الذي يلحظه العالم يمكننا تقسيم البيئة إلى ثلاثة أنواع أخرى حسب الأستاذ الدكتور عبد السلام مصطفى عبدا لسلام مرتبطة بالتقدم الذي أحدثه الإنسان :

أ) بيئة طبيعية : التي تمثل في الماء– الهواء– الأرض.

ب) بيئة اجتماعية :هي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للإفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

ت) بيئة صناعية : هي التي صنعها الإنسان من قرى – مزارع ومصانع ، وغيرها .

- ***الفرع الثالث:*** **مظاهر الاختلال البيئي .**

من مظاهر الاختلال البيئي [3]:

1) **استنزاف الموارد الطبيعية:** يعتبر نفاذ الموارد الطبيعية أو نقصها من مظاهر الاختلال البيئي، وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى استنزاف الموارد من أهمها:

- الانفجار السكاني:وكلما كانت هذه الزيادة السكانية هائلة كان ضغطها كبير على الموارد الطبيعية.
- تقدم التنمية :فالقوة الهائلة للتكنولوجيا الحديثة الذي شهدها القرن العشرين فرضت ضغوطا هائلة على البيئة من خلال استنزاف الموارد الطبيعية، وإحداث تأثيرات سلبية كثيرة في مختلف أجزاء النظام الإيكولوجي

2) **التلوث:** إذ يعرف التلوث على أنه " كل ما يضر بالطبيعة والموارد البيولوجية والنظام الإيكولوجي وصحة الإنسان ويسبب له الإزعاج أو الأمراض أو الوفاة."

وينقسم التلوث حسب الوسط البيئي الذي يمتد فيه إلى قسمين رئيسيين هما:التلوث المادي والتلوث غير المادي .

3) التلوث المادي: ويضم تلوث الهواء والماء والتربة.

---

[1]- أ.د عبد السلام مصطفى عبد السلام ، البيئة ومشكلاتها ، التربية البيئية والتنمية المستدامة، دار الفكر العربي، القاهرة ، الطبعة الاولى ،ص 18

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 18

[3]- نفلس المرجع السابق ، ص 29

- التلوث الهوائي: ملوثات الهواء كثيرة وأخطارها يصعب حصرها، وتتمثل في مجموعة من الغازات والجسيمات التي تنطلق من المصادر المختلفة نذكر منها" ثاني أكسيد الكبريت،وأكسيد النيتروجين وفلور كربون ،ثاني أكسيد الكربون ،وقد تزايد مجموع الإنبعاثات منذ سنة 1970 حيث وصل إلى مستوى 5.8 بليون طن ، و 6.2 بليون طن سنة 1997 ويتوقع ارتفاعه ليصل إلى 10 بليون طن سنة 2020[1] ومن أهم مصادر التلوث الهوائي نجد :

1. الصناعة:يعد التلوث الصناعي من مصادر التلوث القوية التي تهدد البيئة،و يزداد معدله مع زيادة حركة التصنيع:
2. السيارات و الطائرات و المصادر الإشعاعية بالإضافة إلى حرق النفايات تمثل المصادر الثانية بعد الصناعة من التلوث الهوائي وفي هذا الشأن نجد العديد من الأمثلة التي توضح تعدي تلوث الهواء في كثير من المناطق الحد الآمن ووصوله إلى الحد الخطر أو المزعج،ودليل ذلك ما حدث في وادي الميز في بلجيكا عام 1930 ،حيث تتركز مصانع الفوسفات ويستخدم كوقود نوعا من الفحم الغني بالكبريت،فقد استيقظ السكان وهم يمسكون بحناجرهم ويسعلون بشدة ويتطلعون إلى الضباب الذي يغطي المنطقة التي تجمعت فيها الملوثات بدرجة عالية نتيجة لاحتباس الهواء بتأثير الانقلاب الحراري فمات 63 من المسنين الذين لم يستطيعوا مقاومة ضيق التنفس والاختناق.

- تلوث الماء: أخطر ما تتعرض له مياه البحار و المحيطات هو التلوث بالنفط ، بالإضافة إلى مياه الصرف الصحي،والتلوث الإشعاعي نتيجة لجوء الدول الصناعية إلى محاولة التخلص من نفاياتها النووية الخطرة في المياه،فقد طرحت من إحدى السفن الإيطالية حوالي 2200 طن من النفايات المشعة الخطرة في مياه ليبيا الإقليمية،وقامت السفينة "برو " أمريكا أكتوبر 1989 التي تخلصت من حمولتها من النفايات الخطرة في المياه العربية بطرحها في المحيط الهادي،والتي قوبلت بالرفض الشديد و التصدي من قبل المجتمع الدولي[2].

- تلوث التربة : يعتبر كل من التصحر وإزالة الغابات، والمخلفات الزراعية والتصنيع من أهم قضايا تلوث التربة إذ تتلوث التربة عن طريق المواد الكيميائية التي توجد في الهواء والماء،إلا أن التلوث المركز المباشر يأتي عن طريق:

- استخدام المبيدات الكيماوية، والمبيدات الحشرية و المخلفات الصلبة.
- التلوث غير المادي:كالضوضاء التي تنتج عن محركات السيارات والآلات والو رشات والماكينات وغيرها مما تسبب في إحداث ضجيج يؤثر على أعصاب الإنسان ويلحق به الكثير من الأذى وتزيد من توتره وهياجه.

والشكل التالي يوضح أقسام تلوث البيئة :

([1]) عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية البيئية في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، جامعة سعد دحلب، الجزائر ،2008

([2]) محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة،دار الامين ، جمهورية مصر، 2002

إذ يوضح الشكل أنواع التلوث، فيرى الكاتب أن التلوث نوعين مادي و غير مادي حيث اعتمد في تقسيمه على الأثر المتروك أو الملموس جراء تلوث الماء والهواء والتربة و ما يترك من أثار جانبية أما التلوث الغير المادي فيتمثل في الضجيج الذي تصنعه السيارات والمركبات بأنواعها المختلفة من أصوات تؤثر على المسامع و الآذان وكذلك الملوثات الكهرومغناطيسية الناجمة عن الذبذبات و الشحنات الكهربائية .

الشكل رقم 2 - 3 يوضح أقسام تلوث البيئة

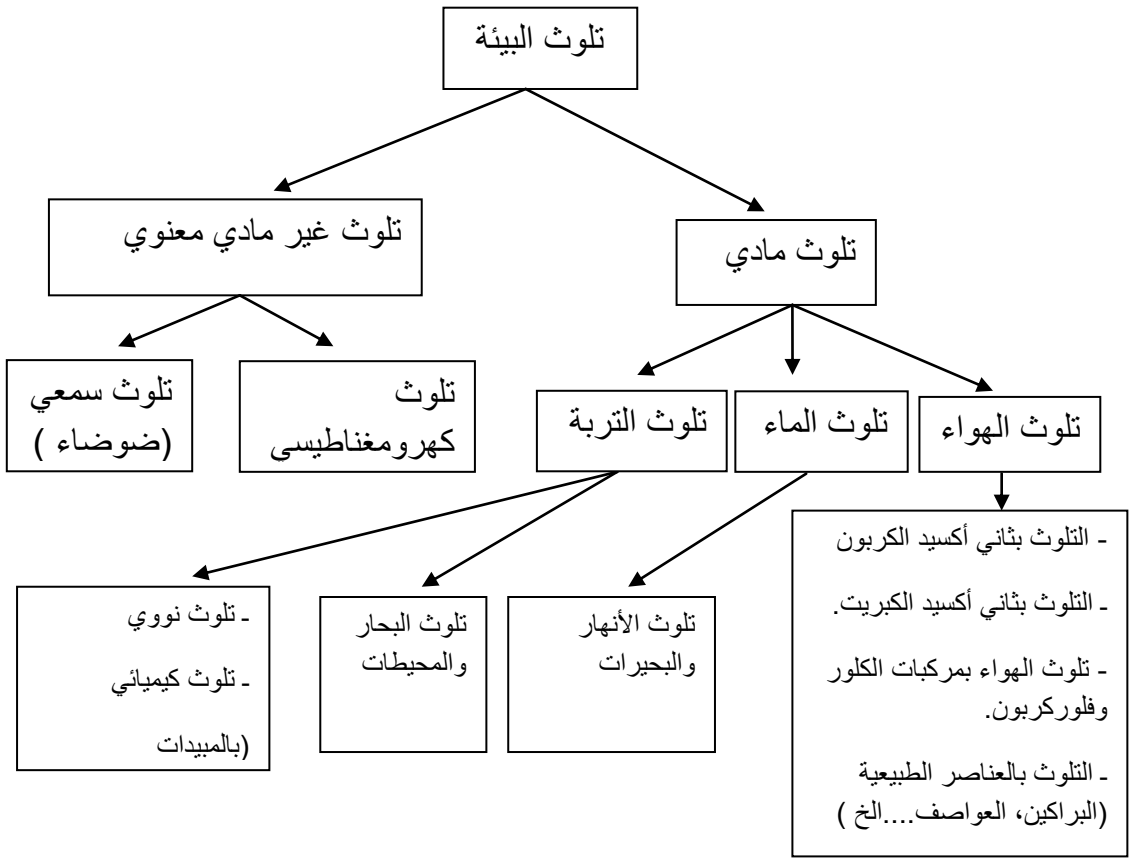

وضح هذا الشكل ويبين أقسام تلوث البيئة والتي عدها خمس 5 أقسام وأعطى الكاتب كل قسم أنواع التلوث الذي يحدث فيه بفعل بشري أو قوة إلاهية.

حيث يختلف التلوث في حدته تبعا لدرجة حجم ونوعية المتدخلات (النفايات) التي تطرح في البيئة و بالتالي يمكن تقسيم درجات التلوث إلى ثلاثة مستويات و هي:

- **التلوث الآمن أو المقبول:**وهو أول درجة من درجات التلوث،لا يصاحبه عادة أخطار واضحة تمس مظاهر الحياة لوجود توافق بين قدرة التنقية الذاتية للبيئة ونوعية المدخلات (النفايات)وبالتالي فهو ظاهرة بيئية وليست مشكلة بيئية.
- **التلوث الخطر:**وهو عندما يصل التلوث إلى الحد الخطر ، وهو الحد الذي يفصل بين التلوث كظاهرة والتلوث كمشكلة بيئية، حيث يؤدي هذا التجاوز إلى الإخلال بالحركة التوافقية التكاملية داخل البيئة.

- **التلوث القاتل:** وهو التلوث الذي تجاوز درجة الخطر، حيث تتعدى الملوثات سقف الحد الخطر لتصل إلى ما يمكن أن نسميه التلوث القاتل أو المدمر لمظاهر الحياة حيث تفقد البيئة توازنها.

المطلب الثاني: إستراتيجية تمويل المشاريع البيئية .

بعد الرؤيا التي تطرقنا لها جراء ما يحدث في البيئة من مضرات وأخطار تهدد حياة الإنسان والحيوان والنبات ، حان لنا أن نتكلم عن التمويل كعصب وشريان الحياة الاقتصادية ، لذا فان كل مشروع من المشاريع سواء كان بيئيا أو نوع أخر من المشاريع يحتاج من اجل سريانه إلى عنصر التمويل لما له أهمية لدى كل من الهيئات الحكومية وأصحاب المشاريع والمؤسسات المانحة او القائمة على المشاريع لضخامة وحجم التكاليف.

- ***الفرع الأول:*** مفهوم تمويل المشاريع البيئية .

لقد عرف العديد من الكتاب والعلماء الاقتصاديين المشاريع البيئية كما يلي " المشروع الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال التركيز على النظم الايكولوجية والاجتماعية التي يعتمد عليها للحصول على موارده [1]".

كما عرف آخرون المشاريع البيئية على أنها : " تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة و التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة او تدهور او نضوب في مواردها ، او تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها ، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل او بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالا [2]".

حيث تتميز هاته المشاريع عن المشاريع الاستثمارية الأخرى أنها تهتم بالجانب البيئي كركيزة أساسية أكثر من الجانب الاستثماري لما له علاقة بالوسط المعاش سواء كان في منطقة خضراء أو في مناطق أخرى من العالم.

---

[1]- أمين السيد لطفي ، المراجعة البيئية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط 1. 2005 ص : 33

[2]- فروحات حدة " استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيق التنمية المستدامة" مجلة الباحث ، دورية أكاديمية سنوية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر ، العد السابع 2010/2009

- ***الفرع الثاني:*** أصناف المشاريع البيئية.

يمكن تصنيف المشاريع البيئية إلى المجموعات التالية[1] :

- مشاريع كوارث وطوارئ: وتقام من اجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غير منتشرة في المجتمع بأكمله.

- استثمارات لتنظيف البيئة المهنية والمنزلية الخارجية: مثل إنتاج مرشحات وأجهزة تنقية الهواء الداخلي من الملوثات الغازية و الغبارية وغيرها.

- استثمارات بيئية آمنة: مثل إنشاء حواجز قوية لمجابهة الفيضانات و للوقاية من مشاكل تآكل الشواطئ ولإقامة مشاريع لإزالة الألغام.

- تشييد وبناء بيئي : ويتم التركيز فيه على استقطاب اكبر قدر ممكن من المنافع الطبيعية المجانية مثل : ضوء الشمس والهواء الطبيعي وتجنب اكبر قدر ممكن من التلوث البيئي داخل الأبنية المشيدة (مثل استخدام عوازل الصوت)

- مشروعات المدن الكبرى : وهي أيضا ذات أهمية بالغة لأنها تهدف إلى إقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية.

- استثمارات المخلفات والنفايات: وتعتبر هذه المشاريع من أهم وأفضل المشاريع الاستثمارية البيئية من منظور العائد والتكلفة.

➢ أما البنك الدولي فقد صنف المشاريع البيئية إلى مجموعة من الفئات عددها أربعة تعبر كلها عن المشاريع التي لها علاقة بالبيئة[2].

الفئة الأولى أ Catégorie A : المشروعات ذات تأثير مباشر على البيئة وعلى نطاق واسع مثل مشروعات السدود وخزانات المياه وتعديل مسار الأنهار ومحطات الطاقة النووية والموانئ الضخمة والخطوط الدولية لنقل الطاقة الكهربائية.....الخ

الفئة الثانية ب Catégorie B: تشمل المشروعات التنموية المؤثرة على البيئة والمجتمع ، مثل إنشاء محطات الطاقة ومحطات معالجة الصرف الصحي الكبيرة ومد الطرق المحورية واقامة المجتمعات الجديدة والمدن الصناعية ونقل المياه العذبة لاستصلاح الصحاري والتنمية السياحية والصناعية بجميع اشكالها وأنواعها وأحجامها.

الفئة الثالثة ج Catégorie C: تشمل مشروعات الدولة المؤثرة على المجتمع ، ومن ثم تؤثر على البيئة مثل مشروعات التعليم وتنظيم الأسرة وغيرها ، ما عدا الخدمات (المياه ، كهرباء ، صرف صحي) فإنها تندرج تحت الفئة ب

[1]- نفس المرجع السابق، ص124

[2]- سمير المنهراوي ، عزة حافظ ، دليل الدراسة البيئية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ط 1 ، 1995 ص13

الفئة الرابعة د Catégorie D: تشمل كذلك المشاريع أو المشروعات الصغيرة المحدودة والغير مؤثرة على البيئة مثل: مصايد الأسماك وتشجير الأحزمة الخضراء حول المدن والمحميات الطبيعية والمتنزهات العامة .....الخ

- **الفرع الثالث:** مبادئ المشروع البيئي .

لكي يكون المشروع مستدام بيئيا لا بد من توفر مجموعة من المبادئ التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مشروع مستدام و مسؤول بيئيا وهي كما يلي[1]:

1) الشفافية : أي الإفصاح في التقارير و القوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
2) الأفراد: أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام.
3) سلسلة التوريد: التأكد من احترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمشروع.
4) الابتكار: عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل.
5) الإستراتيجية: حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المشروع.

حيث هذه المبادئ تجعل من المشروع مسؤول ومستدام بيئيا ، حيث يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي ، وهذه هي أبعاد التنمية المستدامة التي يسعى لها الجميع.

([1]) - فروحات حدة ، مرجع سابق ص 125

المطلب الثالث: مصادر التمويل البيئي للمشاريع .

إن لكل مشروع مهما كان نوعه تمويل مادي كان أو معنوي فكذلك المشروع البيئي له تمويل يشمل النوعين المحلي والدولي سنتطرق إليهما بقليل من التوضيح والتبيان

1- التمويل المحلي:

ويقصد بهـ تلك التشكيلة التي تتضمن مجموعة من المصادر التي حصلت منها الاقتصاديات الوطنية على أموالها بهدف استخدامها لأغراض التنمية المستدامة وحماية البيئة و يمكن تقسيمها إلى مجموعات منها :

***أ* : التمويل بالمستفيدين من الخدمة:**

ويتم ذلك من خلال دفع الرسوم مقابل الحصول على الخدمة او قيام المستفيدين من الخدمة بالتمويل الذاتي حيث تعد الرسوم واحدة من موارد التمويل لضمان استمرار الخدمة .

ويقصد بالتمويل الذاتي للمستفيدين من الخدمة قيام جهات منتجة مثلا للمخلفات كشركة صناعية كبيرة بالاستثمار في شراء وإدارة نظم إعادة التدوير المنشآت المعالجة الخاصة بهم ....الخ.

ب: الميزانية العامة :

يمكن أن يتوفر التمويل من الميزانية العامة على مستويات حكومية مختلفة مثل المستوى الحكومي أو الإقليمي أو على مستوى البلديات وفقا لكل دولة ، حيث تتيح الميزانية العامة ثلاثة أنواع من التمويل تتمثل في :

- تمويل تكاليف التشغيل لإدارة النظام الإداري (الوزارات ....الخ)
- دعم تشغيل وصيانة نظم الخدمات المتاحة للجمهور.
- تمويل الاستثمار الذي عادة ما يتوفر في أطر الإجراءات الخاصة بتخطيط الاستثمار العام او اية خطط مماثلة . وعادة يكون التمويل في شكل منح من الميزانية العامة السنوية، وبذلك يكون دافعوا الضرائب هم المورد الحقيقي لهذا النوع من التمويل، ولمحدودية الميزانية في الدول النامية او في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فالتنافس البيئي والاهتمام يصب على الرعاية الصحية وتوفير المياه والبنية التحتية.

ج: صناديق حماية البيئة

قامت بعض الدول بإنشاء صناديق لحماية بيئتها ، حيث تعد مورد تمويل عام خارج عن إطار الميزانية العامة ، فهي توفر تمويل على شكل منح أو قروض وتعتبر الصناديق مورد التمويل العام الوحيد الذي يعتمد إجراءات تقديم الطلبات الرسمية المنفصلة لكل مشروع على حدا وعادة ما يتم توفير التمويل على أساس أولويات عامة محددة وعلى أساس جودة طلب التمويل.

د: البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية:

تقوم هذه الموارد التمويلية بالاستثمار في مشروعات البنية التحتية وفقا للجدوى المالية للمشروع المعروض لذلك يجب أن تكون الرسوم المحصلة من المستفيدين من خدمة المشروع ، وعادة ما تكون رؤوس أموال

القروض قليلة أو مكلفة نسبيا نتيجة لضعف ائتمانية دولة معينة لان البنوك المحلية عادة ما تحصل على جزء من رأس مالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية ، لذا قد تحصل على رؤوس الأموال هذه بمعدلات فائدة مرتفعة ولكن هناك بنوك لديها إمكانية أفضل في الحصول على شروط ائتمانية من بنوك التنمية الدولية.

2- : التمويل الدولي للمشاريع البيئية:

يمكن تقسيم موارد التمويل الدولي وفقا لموارد رؤوس الأموال المختلفة.

أ) ***بنوك التنمية الدولية*** : تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية ، حيث تقوم العديد من الدول بإنشائها والمساهمة في رؤوس أموالها . ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي:

❖ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي و أكبرها تم إنشاؤها سنة 1945و هو بنك تملكه حكومات 183 بلدا، كما انه لا يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الائتمانية ، ولا يقدم المساعدات إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا[1].

ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة لحماية للبيئة حيث كان ذلك سنة 1970 ، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال سنة 1989 في إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته العامة وعملياته حتى أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في عمليات البنك ، وذلك من خلال زيادة توفر المعلومات البيئية عن مشروعات البنك وبرامجه، وقد كان احد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول التي تقترض من البنك ، وقد التزم البنك الدولي بالأهداف الإنمائية للألفية والتي وافقت عليها 189 دولة في قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2001 اعتمد البنك الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية ، وتحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة وهي:

- رفع مستوى المعيشة.
- تحسين نوعية النمو.
- حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.

❖ **البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي:**

انشأ هذا البنك بهدف تشجيع التكامل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في منطقة دول أمريكا الوسطى، ومنذ تأسيسه في مارس من عام 1999 اعتمد البنك 1763 قرضا بإجمالي مبلغ 52384 مليون دولار أمريكي وقام بصرف 85 في المائة منها ويؤكد البنك على ثلاث اتجاهات يركز عليها عند تناول موضوع التنمية المستدامة وهي:

[1]- بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان الطبعة الاولى ، 2003، ص129

- المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة : و يقدم البنك إعتمادات ومساعدات فنية من خلال البنوك أو شركات التمويل أو المنظمات غير الحكومية.

- البيئة : حيث يقوم البنك بتمويل المشروعات البيئية وذلك بتوجيه موارد من صندوق مخصص لهذا الغرض، من خلال تمويل المشروعات التي تتعلق بإدارة الماء المهدر وحمايته والحفاظ على الطاقة وتطوير مصادر توليد الطاقة والتغير المناخي والتنوع الطبيعي والتعليم البيئي والتشريع البيئي و غيرها من الموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة.

- التنمية الاجتماعية : يقوم البنك بتوجيه الموا رد للبرامج التي تستهدف الحد من الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية و تحقيق التنمية الريفية المتكاملة و مشروعات الإسكان إلى جانب مشروعات تمويل البلديات.

❖ **بنك الاستثمار الأوروبي :**

يمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الاستثمار الأوروبي فيما يلي:

- الحفاظ على البيئة وحمايتها والرفع من جودتها.
- العمل على حماية صحة الإنسان.
- ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تشجيع تطبيق إجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية .

وفي عام2001 وصلت نسبة إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات التي تسعى للحفاظ على البيئة و تحسين نوعية الحياة داخل وخارج الاتحاد إلى 9 مليار يورو.

❖ **البنك الآسيوي للتنمية:**

يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة إقراض للدول النامية في منطقة آسيا، تتضمن الأهداف العامة للبنك الآسيوي للتنمية الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الفقراء و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وتطبيق نظم الحكومة السليمة، وتقر إستراتيجية البنك للحد من الفقر أن عنصر الاستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بل ولكافة المجهودات الخاصة بالحد من الفقر، كما أن عنصر التنمية المستدامة للبيئة أصبح من أحد الموضوعات الهامة التي تعتبر قاسما مشتركا يتكرر في الإطار الإستراتيجي طويل الأجل للبنك للأعوام ما بين2001 ،2015 يتبنى البنك سياسة بيئية منصوص عليها في ورقة السياسات التي صدرت في عام 2002وتنبثق هذه السياسة البيئية من إستراتيجية البنك للحد من الفقر والإطار الاستراتيجي طويل الأجل للبنك، وقد وصل إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها في عام 2002 إلى5.6 مليار دولارا أمريكيا

ولقد خصص البنك 4.5 في المائة منها أو ما يساوي 250 مليون دولارا أمريكيا لمشروعات حماية البيئة . أما في خطة 2003 وصلت حصة مشروعات حماية البيئة إلى 8 في المائة من إجمالي ميزانية الإقراض[1]

❖ **بنك التنمية الإفريقي:**

أنشئ عام 1964 مقره الحالي في تونس بحيث لا يحظى نشاط البنك في منطقة شمال افريقيا بالشهرة المناسبة ، حيث أن معظم القروض والاستثمارات الهامة يقوم بها البنك في منطقة شبه صحراء إفريقيا[2].

ب) ***الصناديق الدولية للتنمية:*** تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض ،وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق و تقدم لها المنح و التبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأس مالها وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة بها. وتضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات مثل :

- **جمعية التنمية الدولية:**

تعتبر جمعية التنمية الدولية المنفذ الذي يقدم من خلاله البنك الدولي القروض الامتيازية حيث تمنح القروض طويلة الأجل بسعر فائدة معدوم لأفقر الدول النامية وتمثل المنح و الإعتمادات التي تقدمها جمعية التنمية الدولية ربع المساعدات المالية التي يمنحها البنك الدولي، وتقوم جمعية التنمية الدولية في المتوسط بإقراض ما بين 6 و 7 مليار دولار سنويا لتمويل مختلف أنواع مشروعات التنمية خاصة تلك التي تركز على الاحتياجات الأساسية للشعوب من خدمات صحية أساسية، مياه نظيفة، صرف صحي وتعليم ابتدائي، وفي عام 2002 وصلت نسبة مشروعات التنمية الحضرية والبيئية و إدارة الموارد الطبيعية التي وافقت على تمويلها جمعية التنمية الدولية إلى 10 في المائة من إجمالي قيمة القروض المقدمة أو ما يساوي 0.83 مليار دولارا أمريكيا.

- **صندوق البيئة العالمي:**

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1990 ويعتبر صندوق البيئة العالمي أحد أهم المحركات الأساسية المخصصة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية والمتعددة الأطراف للبيئة وتمويل الأعمال التي تتصدى لأربع تهديدات حرجة للبيئة العالمية والمتمثلة فيما يلي:

1. التنوع البيولوجي.
2. تقليل المخاطر المرتبطة بتغيرات المناخ.
3. مكافحة تلوث المياه وتدهور التربة.
4. إلغاء الملوثات العضوية الثابتة.

[1]-فروحات حدة ، مرجع سابق، ص 128.
[2]- تقرير مركز المعلومات البنكية ، بنك الافريقي للتنمية الاطلاع يوم 2016/04/27

خلاصة الفصل :

تعد البيئة الوسط الذي المدروس من اجل ذلك بدأنا الفصل الثاني بإلقاء نظرة على البيئة مفهومها من النواحي الاصطلاحية واللغوية والقانونية ، وتصنيف البيئة كما ذكرها العديد من الاقتصاديين و الباحثين مشيرين إلى الاختلال الذي يحدث بالبيئة جراء استنزاف الموارد الطبيعية و التلوث ، وما يخلف من أثار على البيئة (هواء ، الماء و التربة) هذا لا يمنع من التطرق إلى مستويات التلوث حسب درجته، آمن أو المقبول الذي يعتبر ظاهرة بيئية وليس مشكلة وكذلك التلوث الخطر وهو الحد الذي يفصل بين البيئة كظاهرة و كمشكلة أما التلوث الثالث فهو التلوث الذي تجاوز درجة الخطر فيعتبر تلوث قاتل أو مدمر لمظاهر الحياة.

مما يستدعي إعلان حالة طوارئ حيال الوضع وإيجاد الحلول الممكنة لتفادي المشكلة و هذا بالقيام بعدة إجراءات ميدانية كالقيام بمشاريع تعني بالبيئة من خلال التطرق إلى مفهوم المشاريع البيئية واهم أصنافها حسب درجة المشروع أو الحجم (أي حجم التلوث) كما صنفها البنك الدولي إلى مجموعة من الفئات التي يراها البنك أربعة مجموعات التي تحتاج إلى تمويل من اجل قيام أشغالها ومشاريعها التنموية من اجل تحقيق التنمية المستدامة سواء كانت دولية من مؤسسات أو صناديق دولية أو ذات تمويل محلي لان عادة المؤسسات الممولة خاصة الدولية قد تمول المشروع جزء منه لا الكل والباقي يقوم تمويله محليا أي بالجانب العمومي من طرف الحكومة بتمويل مخصص أو تمويل طارئ كحدوث كوارث طبيعية كالفيضانات ، زلازل أو أعصارات قد تشكل عائقا أمام البيئة .

الفصل الثالث :

إستراتيجية المؤسسات المالية في الجزائر لتمويل مشاريع البيئة

تمهيد:

تعتبر الجزائر من اكبر الدول في القارة الإفريقية وعلى طول حدودها لها الكثير من الايجابيات والعديد من السلبيات التي تتركها دائما حاضرة في المجالات الدولية الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية وحتى البيئية التي أصبحت في الوقت الراهن محل اهتمام العديد من الدول والمنظمات الحكومية والغير حكومية ،وما تسببه المنشئات القاعدية من مخاطر على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في حد ذاته هذا ما استوجب على الجزائر النظر في السياسة البيئية المنتهجة واقعها وسياسات التمويلية لها و الاستراتجيات المرسومة للحد من التلوث أو التقليل من آثاره.هذا ما سنعالجه في فصلنا هذا والذي قسمناه إلى مبحثين اثنين:

- المبحث الأول: التطور التاريخي للبيئة الجزائرية.
- المبحث الثاني:واقع التمويل البيئي في الجزائر.

المبحث الأول: **التطور التاريخي للبيئة .**

المطلب الأول: **الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة في الجزائر.**

ظهرت مسألة حماية البيئة كمفهوم جديد للحياة، يحمل قيما فردية و اجتماعية لرفاهية الإنسانية كنتيجة لمظاهر الأزمة الحضارية.

ومع انعقاد أول تجمع دولي حول موضوع حماية البيئة ، تحت رعاية الأمم المتحدة بستوكهولم من 05 إلى 16 جوان 1972 . والذي أصبح يشكل الإطار الرسمي لإعلان ندوة الأمم المتحدة حول البيئة.

جاء موقف دول العالم الثالث مناوئا للطرح الغربي لموضوع حماية البيئة ، و قد عبرت عن هذا الموقف السيدة أنديرا غاندي ممثلة الهند بأن[1]:

" الدول السائرة في طريق النمو عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق مستوى معيشي مرتفع، قبل أن تلعب دورا هاما في مكافحة التلوث "،و أضافت السيدة " أنديرا غاندي بأن [2]:

" دول العالم الثالث لا ترغب في العودة إلى المرحلة البدائية للمجتمعات الزراعية ".

لم يخرج الموقف الرسمي الجزائري عن الاتجاه العام الذي انتهجته الدول النامية ، نتيجة لتشابه الأوضاع و اتحاد الأهداف التي كانت تسعى الدول النامية إلى تحقيقها ،ذلك لأن اللجنة الوطنية الوزارية المشتركة، التي استحدثت للتحضير لندوة الأمم المتحدة المنعقدة بستوكهولم عام 1972 ذكرت بأن المشاكل البيئية في الجزائر تتعلق بالتخلف، وسوء التغذية و الأمية و انعدام النظافة و الشروط الصحية.

وذكر ممثل الجزائر أمام الدورة العامة لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم ، بأن الانشغال البيئي يرتبط أساسا بالوضعية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية المتردية التي تعيشها الأغلبية

[1] la planète terre entre nos mains, collectif , guide pour la mise en œuvre des engagements. Le document français, paris, 1994.

[2] نفس المرجع السابق.

الساحقة لشعوب العالم المستعمرة و التي ورثتها عن الاستعمار ، كما أرجع مسؤولية التدهور البيئي إلى تطور الرأسمالية و الثورة الصناعية . و ذهب ممثل الجزائر إلى أبعد من ذلك حين اعتبر أن هذا الانشغال البيئي الدولي ، ما هو إلا مناورة جديدة للإمبريالية الرأسمالية لوقف التطور الاقتصادي و الاجتماعي لدول العالم الثالث .

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للبيئة الجزائرية .

مرت البيئة بالمفهوم الجزائري بمراحل عدة يمكن تقسيمها إلى فرعين اثنين أو إلى مجموعتين قبل وبعد صدور القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة

- ***الفرع الأول:*** قبل قانون 83-03

أولا: اللجنة الوطنية للبيئة:

أنشأت اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم 74- 156[1] ،تتكون من ممثلي عدة وزارات ، ويرأسها وزير الدولة ، تنظر في المشاكل البيئية لتحسين إطار و ظروف الحياة ، والوقاية من المضار و التلوث، كما تضطلع بوضع الخطوط العامة للسياسة البيئية للحكومة .

جهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام حيث لم تقم اللجنة بصلاحياتها إلا بعد سنة من إنشائها[2] (انظر الشكل التوضيحي رقم 1.3) .

وتم إنهائها بموجب المرسوم 77-119، أي سنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة

شكل رقم(3 -1) أقسام الكتابة الدائمة للجنة الوطنية .

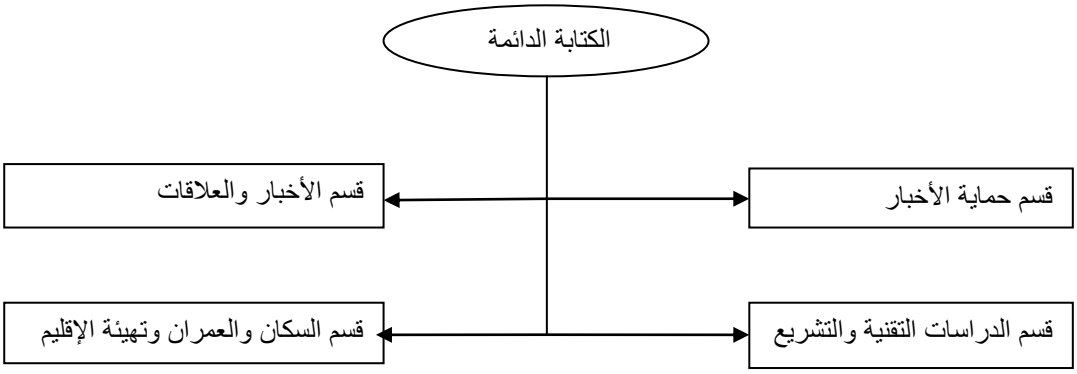

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم 156.74

[1] مرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12يوليو 1974، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج. ر. عدد 59 ل 23 جويلية 1974.

[2] نفس المرجع السابق.

ثانيا:وزارة الري واستصلاح الأراضي :

استحدثت وزارة الري و استصلاح الأراضي بعد إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1977 أثناء إعادة تنظيم الحكومة، ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها و اختصاصاتها[1].

ثالثا:كتابة الدولة للغابات و التشجير :

أحدثت كتابة الدولة للغابات و التشجير بعد التعديل الحكومي لسنة 1979 وتم نقل كل الصلاحيات التي كانت تتمتع بها وزارة الفلاحة و الثورة الزراعية في الميدان الغابي[2] .

تتولى كتابة الدولة للغابات تسيير التراث الغابي و حماية الأراضي من الانجراف و التصحر ومكافحة الحرائق و كل النشاطات التي تحدث اضطرابا في التوازن الإيكولوجي .

رابعا: كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي :

أعيد تنظيم وزارة الفلاحة و استصلاح الأراضي و كتابة الدولة للغابات والتشجير، في شكل وزارة الفلاحة مدعمة بكتابة الدولة للغابات و استصلاح الأراضي من خلال التعديل الحكومي لسنة1980.

▪***الفرع الثاني:*** الإدارة البيئية بعد قانون 83-03 :

صدر قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، و اتقاء كل أشكال التلوث و مكافحته و تحسين إطار المعيشة و نوعيتها. مما يسمح بإعادة ترتيب أهمية حماية البيئة ويدرجها ضمن الأولويات التي تسهر عليها الإدارة المركزية [3].

أولا/ وزارة الري و البيئة والغابات :

ألحقت البيئة بوزارة الري و الغابات إثر التعديل الحكومي لسنة 1984، و بموجب المرسوم 84-126. تتكفل الوزارة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الري و البيئة و الغابات ،وتسهر على حماية البيئة و الثروة الغابية و النباتية الطبيعية و تطويرها [4].

ثانيا/ إلحاق البيئة بوزارة البحث و التكنولوجيا:

ألحقت مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث و التكنولوجيا من خلال المرسوم 90-392 و أوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا، و الذي يتولى إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة، ويدرس و يقترح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتها، و يتولى تطبيق جميع الدراسات و البحوث المرتبطة بحماية البيئة والمحافظة عليها .

---

[1] مرسوم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977 ، ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة

[2] مرسوم 79- 264 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لكتابة الدولة للغابات و التشجير. ج.ر . عدد 52ل 25 ديسمبر 1979.

[3] قانون 83-03 المؤرخ في 5 فيفري ، المتعلق بحماية البيئة ، ج. ر , عدد :06 ل8 فيفري 1983

[4] مرسوم 84-126 المؤرخ في 19 ماي 1984 يحدد اختصاصات وزير الري و البيئة و الغابات و نائب وزير المكلف بالبيئة و الغابات . ج ر:عدد 21 ، 22 ماي 1984.

ثالثا/ تحويل البيئة إلى وزارة التربية [1]:

لم تعمر مهمة حماية البيئة مدة طويلة في أدراج وزارة البحث و التكنولوجيا كسابقاتها ،و تم نقلها مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية ، و انتقلت مهام وزير الجامعات و الوزير المنتدب للبحث و التكنولوجيا إلى وزير التربية الوطنية.

رابعا/ وزارة الداخلية والجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري[2]:

محاولة لدعم البيئة من خلال وزارة قوية بعد مدة وجيزة من إلحاق البيئة بمصالح وزارة التربية الوطنية، تم إلقائها في أحضان وزارة الداخلية. ونتيجة لهذا التداول المضطرد و المتتالي للوزارات التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ، حاول المشرع الجزائري البحث عن استقرار لمهمة البيئة ضمن أحضان وزارة معينة ، و تداركا للعجز الحاصل في مجال حماية البيئة و تدعيما لها، تم إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة قوية ومتواجدة على المستوى المركزي و المحلي و تملك من القدرات المادية و البشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

تم تنظيم هياكل وزارة الداخلية و البيئة في شكل عدة مديريات، وبقيت المديرية العامة خاضعة لأحكام المرسوم 93-235 مؤقتا إلى أن صدر المرسوم الجديد المنظم للمديرية العامة للبيئة، والذي نص على إحداث مديران للدراسات و مفتشيه عامة للبيئة يساعدان المدير العام للبيئة.[3]

خامسا/ كتابة الدولة للبيئة :

كما تبين من خلال ما تم عرضه من تطور للهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ،فإنه كان يظهر دائما وكأن هذه المهمة أنيطت بإدارة غير متخصصة أو بجهاز إداري غير الذي ينبغي أن تلحق به ، و هذا ما يفسر كل هذا التقاذف الذي شهدته مهمة حماية البيئة بين مختلف الوزارات .

من أجل ذلك جاءت المبادرة بإفراد قطاع البيئة، بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة تجسدت هذه التجربة الأولى من خلال إحداث كتابة الدولة للبيئة.

سادسا/ وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم و البيئة والعمران :

لم يعمر ملف حماية البيئة في أدراج وزارة الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم إلا بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب، لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة.

سابعا/ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة :

جاء النص على إحداث وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، والتي تتكون من عدة مديريات و كل مديرية تتكون من مديريات فرعية. إذ نصت المادة الأولى على أن الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم ، تحت سلطة الوزير ،و الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-08 ، من الأمين العام و رئيس الديوان و

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 92-488 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992 يحدد صلاحيات وزير التربية الوطنية . ج ر عدد 93/ 1992 ص 2412

[2] مرسوم تنفيذي رقم 94-247 مؤرخ في 10غشت 1994, يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، ج ر عدد 53-1994

[3] المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 1996/01/27 المتضمن احداث مفتشيه للبيئة ، جريدة رسمية ، الغدد 7 - 1996

المفتشية العامة و المديرية العامة للبيئة و مديرية الاستقبال و البرمجة و الدراسات العامة لتهيئة الإقليم ، و مديرية العمل الجهوي و التلخيص و التنسيق و مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم و مديرية ترقية المدينة و مديرية الشؤون القانونية و المنازعات و مديرية التعاون و مديرية الإدارة و الوسائل .

الشكل يوضح الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

الشكل رقم 3 - 2 الهيكل التنظيمي لوزارة تهيئة الاقليم والبيئة

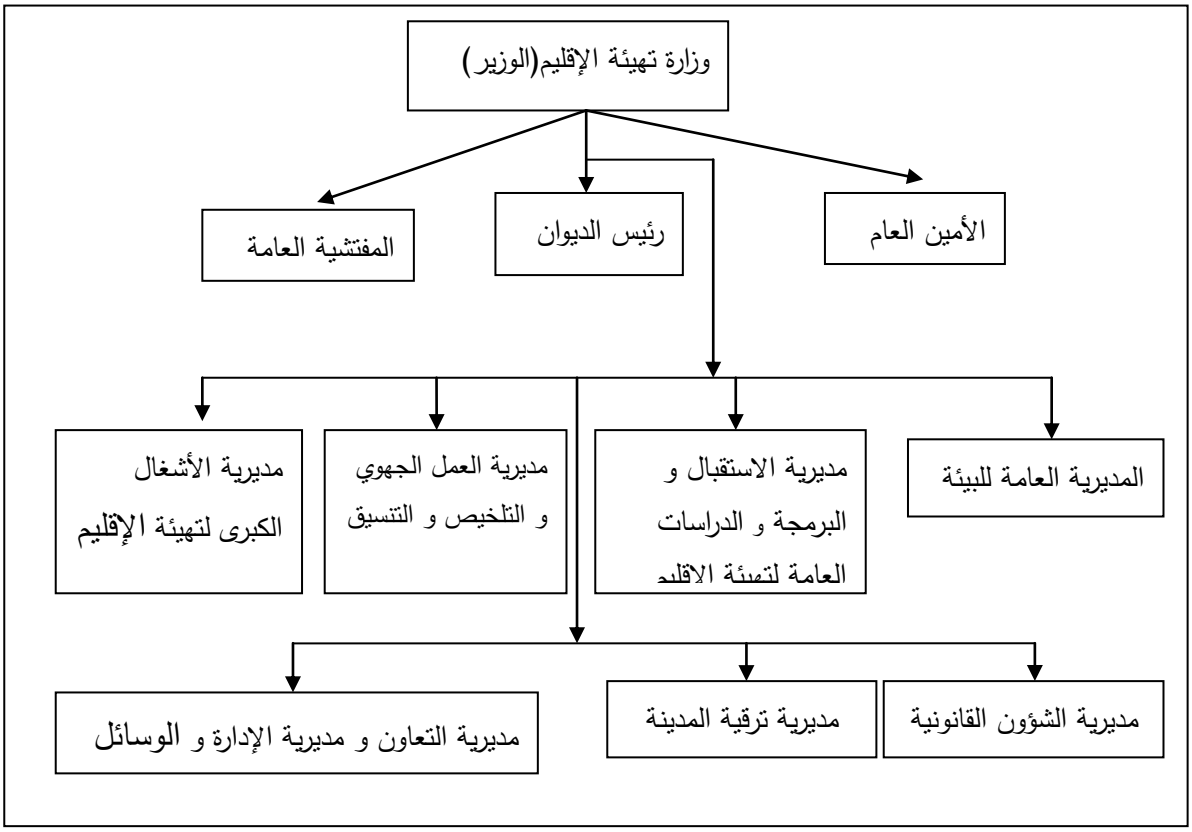

من إعداد الباحثين وفقا للمرسوم التنفيذي 08/01 الخاص بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة

يوضح الشكل أهم المديريات التي تتكون منها الوزارة والتي تتفرع منها مديريات أخرى فرعية مثل : مديرية البيئة التي تتفرع عنها مديريات ولائية تقوم بالمهام المكلفة بها في المجال البيئي

ثامنا/ وزارة الموارد المائية والبيئة :

في النصف الثاني من سنة 2015 وبتعديل وزاري أصبحت البيئة تابعة لوزارة الموارد المائية وهذا ما التمسنها خلال تفقدنا للميزانية التكميلية لسنة 2015 انتقل مهام البيئة إلى وزارة الموارد المائية[1].

وعند توجهنا إلى مديرية البيئة الولائية لمعرفة المشاريع البيئية و طرق تمويلها فمازالت المهام كما هي التي كانت تقوم بتأديتها عندما كانت مفتشيه البيئة.

حيث حددت المادة الثانية من المرسوم التنفيذ ي رقم 60.96 المؤرخ في 1996/01/27 والذي يتضمن إحداث مفتشية البيئة في الولاية المتمم والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 494.03 المؤرخ في 17

[1] أمر 15-01 مؤرخ في 07شوال 1436.الموافق ل 23يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

ديسمبر سنة 2003 تقول" المديرية الولائية هي الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها[1]

فمن بين المهام التي تقوم بها

-تتصور وتنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، برنامج لحماية البيئة في كامل التراب الولاية

-تسليم الرخص والأذن والتأشيرات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة

-تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين الترتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة

-تتخذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة ، التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحتها لا سيما التلوث والتصحر وانجراف التربة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته وصيانة الثروات الصيدية وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستني .

-تتخذ أو تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة وجودتها.

وسنوضح في هذا الجدول الآتي تطور مختلف المراحل الإدارية للبيئة في الجزائر أي مختلف الوزارات التي تعاقبت عليها البيئة منذ تأسيس مصطلح البيئة لدى الدولة الجزائرية من تاريخ 1974الى يومنا هذا أين تبنت وزارة الموارد المائية في هذه المرة مسؤولية البيئة :الجدول في الصفحة الأخرى لكبر حجمه

الجدول: رقم1 يوضح المراحل الإدارية لمصطلح البيئة في السلطة الجزائرية

السنة	الهيـئة أو السلـــطة	المرسوم أو القرار	المهـــــــام
1974	اللجنة الوطنية للبيئة	156/74	. النظر في المشاكل البيئية وتحسين الصورة البيئية. . الوقاية من اخطار التلوث
1977	إنهاء مهام اللجنة الوطنية	119/77	
1977	وزارة الري واستصلاح الأراضي	–	/
1979	كتابة الدولة للغابات والتشجير	تعديل حكومي	
1980	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي(وزارة الفلاحة واستصلاح الأراضي)	تعديل حكومي	
1984	وزارة الري والبيئة والغابات	تعديل حكومي 126/84	تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البيئة والري
1990	وزارة البحث والتكنولوجيا	392/90	اعداد السياسة الوطنية للبيئة تطبيق جميع الدراسات و البحوث المرتبطة بحماية البيئة

[1]من وثائق المديرية الولائية للبيئة.

1992 1994	وزارة التربية الوطنية وزارة الداحلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الاداري	488/92	-
1996	مفتشية للبيئة على مستوى كل ولاية	60.96 المؤرخ في 1996/01/27	- تسليم الرخص والاذن والتاشيرات - الاتصال مع الاجهزة الاخرى للدولة من اجل اتخاذ التدابير للوقاية من كل اشكال تدهور البيئة. - الاعلام والتربية والتوعية في مجال البيئة
	وزارة الاشغال العمومية والبئة وتهيئة الاقليم والعمران		
2001	وزارة تهيئة الاقليم والبيئة	08/01	
2015	وزارة الموارد المائية والبيئة		

المصدر : من إعداد الباحثين تبعا لمجموعة من الجرائد الرسمية و القوانين المنشورة

المطلب الثالث: الواقع البيئي التنموي للجزائر

بالرغم من كون الجزائر من اكبر بلدان القارة الإفريقية بمساحة تقدر 2381000 كم² ([1]) غير أن مواردها لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة و هشة ايكولوجيا من حيث أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر.(المناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد كما ان الواحات آخذة في الانقراض) والتآكل الساحلي الحاد وشح المياه (الإجهاد المائي)في بعض المناطق . وبمعدل اقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة[2]. حيث سنتطرق إلى بعض المجالات ودراسة واقعها المعاش.

-التطور السكاني والعمراني :

تدخل الجزائر على حوالي 40 مليون نسمة في اواخر سنة 2015 مقارنة مع سنة 2010 حيث كان عدد السكان 36 مليون نسمة ، كما عرف التوسع العمراني غير المتحكم فيه 69 % من السكان تعيش في المدن سنة 2013 مقارنة مع سنة 2000 الذي بلغ 58 %حيث يتوقع وصوله الى حوالي 80% سنة 2030[3].

-التصنيع:

[1] سهام بلقرمي ، تجربة الجزائر في حماية البيئة ، مداخلة جامعة المسيلة ، الجزائر

2تقرير هيئة الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مكتب شمال افريقيا ، الاقتصاد الاخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه. سنة 2015

3نفس المرجع السابق ص 5

مع تسارع التصنيع الغير متحكم فيه بطريقة جيدة سواء قبل صدور القانون المتعلق بالبيئة(1983) أو بعده فالمشاريع تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة وابسط مثال على ذلك لا للحصر " مصنع للغاز بمدينة باسبع ولاية إدرار الحديث العهد، أو ورشة للحصى بتازولت بلدية زاوية كنته بإدرار" الذي توقف عن الإنتاج بسبب التدخل الجمعوي وأفراد المنطقة،وكذلك مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل ، والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة [1].، الذي سبب في معدلات متنامية للتلوث حيث حسب التقرير تعادل تكلفة الإضرار البيئية التي يتسبب فيها قطاع الصناعة ثلث 3/1 التكلفة العامة للإضرار إي ما بين 1,8%و 2% من الناتج الداخلي الخام[2] .

-الفلاحة والموارد المائية :

يهدد التغير المناخي بشكل خاص الفلاحة والموارد المائية والصحة حيث قدرت كلفة الأضرار المرتبطة بالتغيرات المناخية بنسبة تتراوح ما بين 1,3% و 4,3 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 .

أما فيما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط السكان في الحضر بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير فقد حقق تقدما وحاليا تقوم الدولة بربط سكان المناطق المتسمة بالمنازل المتفرقة الربط بالماء أولوية من اجل ضمان الخق في الماء والتطهير ، الذي ينص عليه القانون المتعلق بالماء ([3]) (انظر الجدول رقم 2)

الجدول رقم 2 : تطور الولوج إلى الماء والتطهير.للمدن الحضرية الجزائرية المنطقة الشمالية

البيان	1999	2011	اهداف سنة 2015
تعبئة السدود	3,3مليارمتر مكعب	7,4مليارمترمكعب	9 مليار متر مكعب
معدل الربط بالشبكة العمومية للماء الشروب	% 78	94%سنة 2011 95%سنة 2012	
معدل الربط بالشبكة العمومية للتطهير	%72	86%سنة 2010 87%سنة 2012	95% سنة 2014 100 %سنة 2030 للمناطق الحضرية 80% سنة 2030 للمناطق الريفية

المصدر : الاقتصاد الأخضر في الجزائر، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الأمم المتحدة.

-الطاقة :

يعتمد الاستهلاك الطاقي الوطني بشكل شبه تام على الموارد الاحفورية ، فيما تشغل الطاقات المتجددة (المائية ، الريحية ، الشمسية ، الكتلة الاحيائية) نسبة ضعيفة جدا من الانتاج الطاقي (5 ميغا واط من

1تجربة الجزائر في حماية البيئة ، مرجع سابق ، دون ترقيم صفحات.

2 نفس المرجع السابق ص6 حسب تقرير وزارة تهيئة الاقليم والبيئة سنة 2002.

3 الاقتصاد الاخضر في الجزائر ، تقرير مكتب شمال افر يفيا للأمم المتحدة ، مرجع سابق ص7

الكهرباء حاليا)ويتم انتاج الكهرباء بشكل شبه كلي من الغاز الطبيعي ، الدي يستهلك الكهرباء نحو 40 من حجمه الاجمالي ، حيث يعرف الاستهلاك الوطني للطاقة ارتفاعا متزايدا 6 الى 7 سنويا ، وقد انتقل من 46,1 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2011 الى 50,6 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2012 والى 53,3 مليون طن مكافئ سنة 2013 وقد تصل الى 100مليون طن للنفط (سنة 2030)[1]

-النفايات المنزلية والمماثلة :

قطاع غير مستغل بالشكل الكافي حيث تسجل الجزائر تأخرا مهما في مجال تدبير (الجمع ، النقل ، التخلص)وتثمين النفايات ، وهو الأمر الذي له انعكاسات اقتصادية وصحية مهمة ، كما أن قطاع تدوير النفايات يبقى هامشيا وان إنتاج السماد انطلاقا من النفايات يكاد لا يتكرر وحسب كاتبة الدولة المكلفة بالبيئة فان الجزائر تفقد 300 مليون يورو سنويا بسبب عدم اعتماد تدوير النفايات ،حيث يسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى تقليص إنتاج النفايات والرفع من معدل التدوير للوصول لنسبة 70% (في افق سنة 2020) مقابل نسبة تتراوح حاليا بين 5% و 6 %.[2]

وسنوضح في الجدول معطيات أساسية حول قطاع النفايات في الجزائر

الجدول رقم 1.3معطيات حول قطاع النفايات في الجزائر

البيان	الكمية	النسبة	السنة
مجموع النفايات سنويا	13,5 مليون طن /سنويا	45% قابلة للتدوير و التثمين	2014
النفايات العضوية	/	62%	
النفايات المنزلية الخاصة	10,3 مليون طن	3%	2012
النفايات الصناعية - نفايات خاصة	2 مليون 550الف طن - 330 آلف طن	/	2011

المصدر : إعداد الباحثين وفق للتقرير مكتب شمال إفريقيا للأمم المتحدة 2015

. أما بالنسبة لتدوير النفايات فتوجد حوالي 247 مقاولة صغيرة بنسبة مئوية 5 % . 6% .

. أما إنتاج السماد العضوي انطلاقا من النفايات تقدر ب : 1%

. الردم (مركز الردم التقني للنفايات ومطارح النفايات المراقبة) : 35 % . 30%

. الإلقاء المباشر : مطارح عشوائية : 60% . 65%

. طرق أخرى (الحرق) 5% . 10 %

هده بعض الإحصائيات والنسب بخصوص النفايات وطريقة معالجتها مما يتوقع بلوغ نسبة تدوير النفايات لسنة 2016 نسبة 40 % ، وإطلاق جملة من الأنشطة للتوعية والتواصل والتكوين من اجل ضمان استدامة قطاع النفايات.

1 نفس المرجع السابق، ص 6.

2نفس المرجع السابق، ص 13.

المبحث الثاني : مصادر تمويل المشاريع البيئية.

تسعى الدولة الجزائرية من اجل إعطاء صورة حسنة لبيئتها من خلال الأنشطة المعتمدة والدعايات والحملات التوعية عبر وسائل الإعلام (المرئية والمقروءة) والتي تقام على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي والدولي قصد السعي وراء التقليل من التلوث البيئي بشتى أنواعه ، الذي أصبح يهدد دول العالم كبيرها وصغيرها ، مما يزيد حرص الدولة على إقامة مشاريع قصد التصدي ومواجهة المشكلات البيئية من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعية والبحث عن سبل الوصول إلى تنمية بيئية مستدامة حسب ما تم تبنيه عام 2001، و وضع إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الأمدين المتوسط والطويل مما يستدعي إلى إجراء مشاورات واسعة مع كافة القطاعات وجميع الإطراف المشاركة من أجل :

– تحسين صحة المواطن ونوعية معيشته من خلال خفض المخاطر ذا ت صلة بالتلوث الصناعي والكيماوي الزراعي المستورد وكذلك خفض انتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي .

– الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته لمواجهة التدهور الكبير الذي مس الأراضي الزراعية والغابات والمراعي .

– خفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية من خلال وضع إستراتيجية للمؤسسا ت والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعين قصد تخفيض الخسائر بمعية ومشاركة الوزارات.

– حماية البيئة الشاملة وهذا بخفض انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري واستبعاد المواد المؤدية لطبقة الأزون و زيادة الغطاء النباتي وكثافته وتنوعه البيولوجي.

كل هذا يحتاج إلى تمويل يكون طويل ، متوسط و قصير المدى من اجل الوصول إلى التنمية المستدامة المنشود الوصول إليها ، بحيث قد لا يمكن لأي دولة مهما كان حجمها أن تقوم بمفردها مواجهة التهديدات البيئية دون الاستعانة أو الاستغاثة بهيئات قصد التدخل لقيام مشاريع و استثمارات بيئية ، الإعانة ، الإقراض والمساعدات المالية لمواجهة الموقف البيئي .

هدا ما سنعالجه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى مصادر التمويل المشاريع ذات طابع بيئي على المستوى الدولي والمحلي والاستراتيجيات القادمة والمعول عليها .

المطلب الأول : مصادر التمويل المحلية .

يتمثل الجانب المحلي في تمويل المشاريع ذات طابع بيئي في الاعتماد على الميزانية العمومية المخصصة للبيئة والى العناصر لها صلة بالجانب البيئي وكذلك هناك آليات تمويل اخرى محلية تساعد في تمويل المشاريع البيئية.

▪***الفرع الأول:*** الميزانية العمومية .

فقد أنفقت الهيئة المالية المكلفة بالبيئة في نهاية سنة 1996 على:

ميزانية التسيير 128 مليون دينار ، ميزانية التجهيز 119 مليون دينار بعدل استهلاك 20 في المائة[1]

كما شرعت الحكومة في إنجاز خطة عمل في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية2001 . 2004 يرمي مخطط الأعمال هذا إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية من جهة وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات حوالي(320 مليون دولار في السنة، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات، هذه الأخيرة التي نجدها مست مجالات بيئية متنوعة نذكر منها:(انظر الجدول التالي) :

جدول رقم3. 4 يوضح بعض الاستثمارات البيئية والغلاف المالي للمخطط الإنعاشي 2001. 2004

المجالات البيئية	الغلاف المالي
شبكات المياه	9 مليار دينار دج
حماية المناطق السهبية والأحواض	8,2 مليار دج
معالجة النفايات	5,5 مليار دج
مكافحة التلوث	03 مليار دج
تهيئة الاقليم	1,7مليار دج
التنوع البيولوجي	1,2 مليار دج

من إعداد الباحثين:وفقا لمعلومات أ. فروحات حدة ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة

أما حسب التقرير مكتب شمال إفريقيا لهيئة الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا) فان الاستثمارات العمومية رصدت لها الدولة خلال البرنامج الخماسي(2010 . 2014) غلاف مالي قدر 286 مليار دولار الأهمية منه :

-تحديث البنيات التحتية.

-خصخصة الاقتصاد حيث تواجه تحديات تحسين مناخ الأعمال والرفع من حجم التمويل البنكي للاستثمارات في قطاع الإنتاج واعتماد التكنولوجيات الجديدة[2] .

-تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات غازات دفينة.

[1] فروحات حدة ، مرجع سابق ،ص130 .

[2] الاقتصاد الاخضر في الجزائر ، مرجع سابق ،ص7.

ولقد تم تخصيص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار أي حوالي (27 مليار دولار) لقطاع المياه والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحو المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية ([1]) ، محطات التطهير والتحلية). انظر الجدول التالي في الصفحة الموالية الذي يبين أهم الاستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة :

جدول 5.3: يوضح مخطط البرنامج الخماسي 2010 . 2014 للاستثمارات العمومية

بيان العمليات	الغلاف المالي المخصص للعملية
تحديث البنات التحتية للبيئة. مجالات حماية البيئة تدبير المياه التحكم في نسبة الانبعاث للغازات الدفينة	286 مليار دولار
الماء و التطهير (سدود، انظمة تحويل المياه نحو مناطق تحتوي على عجز في المياه)	27 مليار دولار (2000 مليار دينار)
تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم)	7 مليار دولار
البيئة : إحداث 4 مدن جديدة ونحو 100 بنية تحتية لحماية البيئة	بدون ذكر المبلغ
المخطط الوطني لمكافحة التصحر	قيد التنفيذ
ترميم مساحة من المجال الغابي تقدر ب 530 الف هكتار	العملية جارية منذ سنة 2000

من إعداد الباحثين : وفق تقرير هيئة الأمم المتحدة ، الاقتصاد الأخضر في الجزائر

وعند النظر في القوانين المالية المنشورة في الجريدة الرسمية للسنوات الأربع الماضية ورغم تنقل البيئة من وزارة إلى أخرى، إلا أننا لاحظنا تذبذب بالنسبة للمبالغ المالية المرصودة لإنفاقها على الوزارة المنتمية لها البيئة ، خاصة عندما كانت تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة حيث اعتمدت لها ميزانية التسيير بمبلغ مقدر ب 2711530000 دج إلى أن يصل مبلغ الاعتماد إلى حوالي 17,6 مليار دينار جزائري في قانون المالية لسنة 2016 وسنوضح في الجدول التالي تقديرات الاعتمادات المالية لميزانية التسيير لقطاع البيئة المنطوي تحت الوزارات التي كانت تابعة لها من سنة 2013 . 2016.

(انظر الجدول الموالي) الغلافات المالية المقدرة لميزانية التسيير للوزارات الوصية على البيئة

[1] اختارت الجزائر انجاز عمليات كبرى لتحويل المياه من اجل ضمان عدالة مجالية كتحويل الماء من عين صالح إلى مقر الولاية تمنراست

جدول رقم 3. 6: يوضح الاعتمادات المالية المقدرة لميزانية التسيير للوزارات التابعة لها البيئة

لسنة	القوانين ، الأوامر	الوزارة الوصية	المبلغ المقدرة بالدينار
2013	قانون رقم 12/12 بتاريخ 26 ديسمبر 2012 ، العدد 72	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة و والمدينة	2 711 530 000 دج
2014	قانون رقم 08/13 بتاريخ 30ديسمبر 2013، العدد 68	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2 405 141 000 دج
2015	قانون رقم 10/14 بتاريخ 30 ديسمبر 2014، العدد 78	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2 550 261 000 دج
تكميلي 2015	أمر رقم : 15 / 01 بتاريخ 23 جويلية 2015 ، العدد 40	وزارة الموارد المائية والبيئة	21 364 492 000 دج
2016	قانون رقم 18/15 بتاريخ 30 ديسمبر2015، العدد 72	وزارة الموارد المائية والبيئة	17 616 679 000 دج

من إعداد الباحثين : مستخرج من القوانين المالية من الجريدة الرسمية لدولة الجزائر، لموقع WWW .jorad.dz

-أما الجانب المحلي أي الولائي فقد استفادت ولاية ادرار (مديرية البيئة) من غلافات مالية معتبرة لتجسيد مشاريعها التنموية الخاصة بالبيئة تحت برامج مختلفة منها :

- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC
- ✓ البرنامج الخاص بالجنوب PSS
- ✓ برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE
- ✓ الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP

فقد استفادت ولاية ادرار من برنامج دعم النمو الاقتصادي حصة من المبالغ انجزت على بعض المشاريع منها:

1) انجاز وتجهيز مركز للنفايات الهامدة بادرار .بغلاف مالي مخصص ب 000 000 100دج
2) إزالة المفرغة الفوضوية بادرار (انظرالجدول)رقم 7
3) توسيع مركز الردم التقني بادرار
4) دراسة تهيئة إقليم أدرار .....
5) دراسة من اجل إزالة المفرغة الفوضوية بادرار
6) دراسة من اجل انجاز حظيرة حضرية بادرار

7) دراسة من اجل انجاز مركز للنفايات الهامدة بادرار

8) انجاز إحاطات للمواقع النووية القديمة بالحمودية رقـــان

الجدول رقم 7.3 يوضح مجمل المشاريع المنجزة من سنة 2009 الى غاية 2015 لمديرية البيئة بادرار

المشروع	البرنامج وتاريخ تسجيل العملية	الغلاف المالي دج
انجاز مقر مديرية البيئة مع سكن وظيفي	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005	45 500 000 دج
تشجير 20 هكتار بالمنطقة المحمية بزاوية الدباغ . تتركوك	البرنامج الخاص بالجنوب 2006	5 000 000 دج
انجاز إحاطة لمنطقة التفجيرات بحمودية رقان	البرنامج الخاص بالجنوب 2006	20 000 000 دج
انجاز مخطط توجيهي لتسيير النفايات الحضرية ببلدية ادرار ، رقان ، تيميمون	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2006	4 000 000 دج
انجاز خندق لطمر النفايات المنزلية بادرار واقتناء عتاد	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2006	40 000 000 دج
تهيئة المرغة المراقبة بادرار واقتناء عتاد	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2006	36 496 000 دج
انجاز مفرغة مراقبة بتيميمون ورقان " الشطر الاول "	البرنامج الخاص بالجنوب 2006	91 000 000 دج
انجاز مفرغة مراقبة . تيميمون ، رقان " الشطر الثاني	البرنامج الخاص بالجنوب 2007	350 000 000 دج
انجاز وتجهيز مركز للنفايات الهامدة بادرار	برنامج دعم النمو الاقتصادي 2012	100 000 000 دج

المصدر من وثائق مديرية البيئة بادرار (للمواصلة انظر الملحق رقم 01)

. أما المشاريع ذات تمويل ميزانية الولاية فهناك مشاريع لبرنامج الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لسنة 2012 متمثلة في :

- انجاز مساحات خضراء عبر ولاية ادرار
- إعادة الاعتبار للنقطة الدورانية المحادية لجامعة ادرار
- انجاز حديقة بحي قراوي .... الخ (انظر الوثيقة رقم 01) الملحق.

▪***الفرع الثاني :*** الصناديق الوطنية والرسوم الايكولوجية

يتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من الآليات الأخرى المساهمة بشكل و باخر من قبيل الصناديق الوطنية، التدابير الجبائية وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية ، كما أن قانون المالية لسنة 2014 يشجع الاستثمار في الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية.

الجدول رقم 3 . 8 نماذج آليات التمويل المحلية الأخرى[1]

ابرز الصناديق الوطنية	نماذج من الرسوم الايكولوجية
الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث	رسم على الانشطة الملوثة والخطيرة على البيئة
الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة	رسوم متعلقة بتلويث الجو (رسم على المحروقات ، رسم على المنتجات النفطية ، رسم على الاكياس البلاستكية)
صندوق الاستثمار الفلاحي	رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة
صندوق الطاقات المتجددة وتنمية المناطق الرعوية والسهبية	رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة
صندوق مكافحة التصحر	رسم جمع النفايات المنزلية
صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية	رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم عن الصناعة
صندوق البيئة ومكافحة التلوث	
صندوق التجهيز وتهيئة الإقليم	

كما سنبين بعض مبالغ الرسوم المعتمدة في الجزائر والتي تسهم كثيرا في تمويل المشاريع البيئة عبر الصناديق او عن طريق الجماعات المحلية " البلدية ، الولاية "

أ.الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة : وتتمثل في:

– رسم إخلاء النفايات العائلية (TEOM) وتتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640 دج 1000دج/سنويا/ للعائلة.

– رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية : ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية 2002 ب 24000 دج/طن

– رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة ، بمبلغ 10500 دج/طن (ق. م 2002)

ب. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة :قدر مبلغ الرسم ب :

9000 دج المنشات المصنفة ضمن الانشطة الخاضعة للتصريح .

20000 دج للمنشآت المصنفة ضمن الانشطة الخاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي

1 تقرير مكتب شمال افريقيا لهيئة الامم المتحدة ، مرجع سابق ص 10

120000 دج للمنشآت المصنفة ضمن الانشطة الخاضعة لرخصة وزير تهيئة الاقليم والبيئة .

المطلب الثاني : مصادر التمويل الدولية .

نظرا لارتفاع كلفة المشاريع الاستثمارية الضخمة وإمكانيات الدولة المحدودية ، عادة تلجا الدولة إلى الطرف الأجنبي من اجل تمويل المشاريع خاصة منها البيئية لما لها من علاقات مترابطة في العديد من المجالات مع الدول الأخرى ، عربية كانت ، افريقية أو أجنبية

حيث انعقد مؤتمر دولي حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD) بفندق الاوراسي بالجزائر يومي 17و18 جوان 2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها[1]:

-صندوق البيئة العالمي FEM

-الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية FADES

-الصندوق السعودي للتنمية FSD

-صندوق النقد العربي FMA

-الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية FIDA

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير

-البنك الأوروبي للاستثمار BEI

-البنك الإفريقي للتنمية BAD

-البنك الإسلامي للتنمية BID

- البنك الأوروبي للاستثمار : 34 % من تمويلاته في البحر الأبيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة ، بالإضافة إلى مجموع القروض التي منحها البنك للجزائر والتي قدرت 733 مليون أورو مقارنة مع دول الجوار كل من المغرب وتونس على التوالي (977 مليون اورو و 869 مليون اورو) .
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : أكد ممثله ان هيئته تعيير اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية إلى حماية البيئة حيث منح مبلغ 5,1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة مشاريع .
- البنك الإسلامي للتنمية : منح قرضا للجزائر بمبلغ 32,07 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع الري " واحات واد ريغ " تقرت ، ورقلة حيث سيسمح هذا القرض بتمويل أشغال حفر الابار العميقة وشبكة الري والصرف وشراء معدات لانجاز المشروع ، وقد قدرت حجم التمويلات التي منحها البنك للجزائر منذ إنشائه سنة 1975 ب: 2,2 مليار دولار منها 1,7 مليار دولار خصص لتمويل عمليات تجارية .
- بنك التنمية الإفريقي : انشئ عام 1964 مقره الحالي في تونس حيث هذا البنك لا يحظى بنشاط في منطقة شمال افريقيا ، حيث ان معظم القروض والاستثمارات الهامة التي يقوم بها البنك تتمركز في منطقة شبه صحراء افريقيا [1].

([1]) فروحات حدة، مرجع سابق ، ص 133

- صندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : أعطى هذا الصندوق تقريرا على المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من سنة 1990 . 2013 مع التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، فالجزائر اخذت مساعدات معتبرة في التسعينات مقارنة مع جارتها في شمال افريقيا (تونس) ففي سنة 1990 :

الجزائر : 1,777 مليون دولار اما تونس حوالي 1,474 مليون دولار. أما في سنة 2013

الجزائر : 208 مليون دولار ـ تونس : 714 مليون دولار (انظر الملحق رقم 2 . 3)

- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية

لدى بحثنا وجدنا ان الصندوق منح للجزائر سنة 1989 قرضا بقيمة 73,74 مليون دينار عربي

البنك الدولي :

قام البنك الدولي بتمويل العديد من المشاريع والدراسات الخاصة بالأعمال البيئية منها :

– دراسة البرنامج الوطني للأعمال البيئية بمبلغ مالي يقدر ب 000 600 دولار أمريكي.

– دراسة المخططات . كلفت مبلغ مليون دولار أمريكي ويتعلق الأمر ب:

مخطط نموذجي للتسيير المتكامل للمياه.

الجدوى من إعادة تموين الطبقة المائية بمستغانم .

. توريد تجهيزات ومعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب وقنوات صرف المياه وانجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية وتلمسان و سطيف من خلال القرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار .

. اصلاح شبكات التزويد بمياه الشرب في عشر مدن و22 محطة لتطهير المياه القذرة عن طريق القرض رقم AL 3743 بمبلغ 110 مليون دولار.

- صندوق البيئة العالمي :

– قدم هبة مالية مقدارها 7 ملايين دولار أمريكي للحظيرة الوطنية القالة.

– وحسب ما أوردته الإذاعة الجزائرية على لسان الأمين العام لوزارة الموارد المائية الحاج بلكاتب فقد استفادت الجزائر ازيد من 12 مليون دولار أمريكي من البرنامج المالي السادس لصندوق البيئة العالمي (2014.2018) وذلك بمجالات التغير المناخي والتنوع البيئي وتمويل مشاريع البيئة[2].

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد قام بتمويل :

- تدعيم الإجراءات المؤسساتية والمخابر وتكوين ووضع نظام لجمع المعلومات ونشرها هبة ب: 000 900 دولار أمريكي تكملة للكلفة الإجمالية للمشروع المقدرة ب 1,8 مليون دولار أمريكي.

([1]) تقرير مركز المعلومات البنكية سنة 2014

([2]) موقع اذاعة الجزائرية ، الاطلاع يوم 2015/09/16 على الساعة 35-15 .

-متابعة المعاهدة العالمية حول المتغيرات المناخية هبة بمبلغ 000 300 دولار أمريكي وكذلك منحت الأمم المتحدة حسب الدورة 23 الإدارة المجلس مرفق البيئة العالمي الوثيقة 24/23حيث الجزائر استفادت وحدها أو مع مجموعة من الدول على مبالغ مالية [1].

-تحديد أولوية العمل البعيد المدى ، تصميم وتنفيذ إستراتيجية برنامج منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار التنمية ب : 10,400 مليون دولار (انظر الملحق رقم 4).

-التنمية الوطنية للسلامة البيئية مبلغ 38,433 مليون دولار (انظر الملحق 5).

-حماية النظام البيئي للمناطق الرطبة المتعلقة بالساحل شمال غرب الصحراء 1,416 مليون دولار (انظر الملحق رقم 6).

-التقييم الذاتي للبنية التحتية من اجل تسيير بيئي شامل بمبلغ : 0,258 مليون دولار(ملحق رقم 7)

كما يمكن ان نوضح في الجدول التالي بعض المساهمات لهيئات تمويل دولية في المجال البيئي في الجزائر

جدول رقم: 3 .9 تمويل دولي لمشاريع بيئية في الجزائر

مجال التمويل	هيئة التمويل	المبلغ
- مراقبة التلوث الصناعي - دراسة البرنامج الوطني للاعمال البيئية - دراسة المخططات البيئية - توريد التجهيزات زالمعدات لفائدة المؤسسات العمومية للمياه الصالحة للشرب واصلاح شبكات ومحطات تطهير المياه القذرة - التدعيم المؤسساتي لتهيئة احواض السدود والتشغيل الريفي في المناطق الواقعة بالغرب.	البنك الدولي	547 600 000 دولار
تنمية القدرات التدخل في ميدان البيئة	وكالة التعاون التقني الالماني	10 000 000 مارك
- تدعيم الامكانيات الوطنية في الميدان البيئي - ادخال التربية البيئية في التعليم	برنامج الامم المتحدة للتنمية	1 862 000 دولار
تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الابيض المتوسط	الصندوق الاروبي للاستثمار	439 000 دولار
البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الازون	الصندوق المتعدد الاطراف لتطبيق معاهدة مونتريال	12 500 000 دولار

المصدر : إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية ، فروحات حدة ، جامعة ورقلة، مجلة الباحث ، العدد 07/ 2010/2009

([1]) الوثيقة رقم 24/23 المنتدى البيئي العالمي مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للرة برنامج الامم المتحدة للبيبيئة " مرفق البيئة العالمي" .

المطلب الثالث : الرهانات المستقبلية .

باشرت الجزائر عددا كبيرا من الإصلاحات و المبادرات الرامية إلى بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر [1] والنهوض بالمجالات الترابية. غير انه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في اطار إستراتيجية النهوض بالاقتصاد الوطني بيئي يساهم في خلق مناصب شغل وثروات يكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

حيث وضعت خطة خماسية لنمو الجزائر (2015 . 2019) تشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد البيئي (الزراعة والمياه وإعادة تدوير و استرجاع النفايات والصناعة والسياحة)[2]

الدف منها تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدل سنوي للنمو يبلغ 7% في أفق 2019 . وزيادة على ما ذكرنا للجزائر إستراتجية وطنية للبيئة والتنمية المستديمة (2002 . 2012)

مخطط لتهيئة المجال الترابي : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2010 . 2030)

ومخطط وطني للمناخ (2015 . 2050) الذي عوض مخطط الملامة مع التغيرات المناخية (2003 . 2013) الذي مازال في مرحلة التتميم[3]، كما يتم انجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقوية ، اقتصاد الماء وملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية والمحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي.

أهداف المخطط الوطني للمناخ (2015 –2050)

1) تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون

2) النهوض باستعمال الطاقات النظيفة

3) تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية

4) ملائمة البنايات التحتية للتغيرات المناخية : تحسين النظام المائي ، التشجير المكثف و توسيع السدود الخضراء من اجل مكافحة التصحر .

5) ملائمة الفلاحة مع التغيرات المناخية .

المؤشرات الدولية الأساسية بخصوص الجزائر :

–جاء في تقرير مكتب شمال إفريقيا التابع لهيئة الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لسنة 2014

– أن الجزائر تحتل الرتبة 92 من أصل 178 بلدا بالنسبة للمقياس المؤشر البيئي سنة 2014، والرتبة 86 من أصل 132 سنة 2012.

---

[1] الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة ، الفلاحة والصيد البحري المستديمان ، تدبير المياه والنفايات ، السياحة البيئية ، النقل المستدام، النباتات الطبية ،الخدمات المرتبطة بالبيئة .....الخ).

[2] تقرير مكتب شمال اقريقيا ، مر جع سابق، ص 1 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 8 .

(يقصد بالمؤشر البيئي هو مؤشر مركب تم إحداثه لتقييم ومقارنة وتحسين فعاليات السياسات البيئية ، تم إدراجه أول مرة سنة 2006 من طرف باحثين بالجامعتين الأمريكيتين {يال ، كولومبيا}ويتم قياسه كل سنتين.)

– الرتبة 66 من أصل 124 بلدا بالنسبة لمؤشر أداء الهندسة الطاقية سنة 2014 والرتبة الثانية في صفوف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل المغرب (الرتبة 79 من أصل 124 ، مصر 81من أصل 124.

{مؤشر اداء هندسة الطاقة يقيس نقاط ضعف وقوة الانظمة الطاقية للبلدان من خلال الارتكاز على معايير اقتصادية بيئية واخرى متعلقة بامن التزود الطاقي. }

- منح مؤشر العربي لطاقة المستقبل الجزائر برسم سنة 2013 الجزائر 45 نقطة بعد المغرب 71 نقطة ومصر 53 نقطة في مجال تنمية الطاقات المتجددة في المنطقة العربية .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في الجانب التطبيقي للفصل من خلال التطرق إلى آليات التمويل الدولي والمحلي للمشاريع البيئية التي تبنتها الجزائر جراء مواكبة التنمية المستدامة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الواقع البيئي لدولة الجزائر في بعض المجالات التي تخدم البيئة تطرقنا إلى لإحصائياتها اهتمام الدولة بها

كذلك تطرقنا إلى التسلسل الذي تعقبته البيئة من وزارة إلى وزارة دون وجود استقرارا لها حيث طافت جل الوزارات إلى أن عرفت نوعا من الاستقرار في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ثم في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أسندت مهام البيئة إلى وزارة الموارد المائية ، بعدها تطرقنا إلى أهم المصادر التي تخدم المشاريع البيئية والتي يعول عليها كمصدر لتمويل المشاريع التي تعني بالجانب البيئي : المحلية منها والدولية

أما المحلية فعددناها في الميزانية المقدرة من طرف الدولة، زيادة على الرسوم المحصلة من جباية تعني بالبيئة ومفروضة على الملوثات الإنسانية والصناعية.

والجانب الدولي يكمن في المؤسسات المالية ذات طابع تمويلي إما بالقرض أو الهبة أو الإعانة الممنوحة لمشاريع بيئية محضة وأنشطها البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة المكلفة بالبيئة حيث تعد تقاريرا سنوية على المستوى العالمي حسب المناطق مثلا إفريقيا ، شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، أمريكا اللاتينية ونستخلص في الأخير إلى إن المؤسسات المالية لها استراتيجيات مختلفة لتمويل العديد من المشاريع والاستثمارات التي تخدم البيئة والبنيات التحتية للدول الأعضاء والدول المقرضة وذات العلاقات.

الخاتمة العامة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حول إستراتيجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في ظل التنمية المستدامة ، لاحظنا أنه توجد هناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة ومع تزايد المشاكل البيئية والأنشطة الاقتصادية أصبح الاهتمام عالمية النظرة نحو البيئة لما تعانيه من مشاكل تسبب الكثير من المخاطر على (الإنسان، الحيوان و النبات).

فالإنسان هو العنصر الأول والأخير المسؤول عن الاختلال الذي أصاب البيئة في أنظمتها ، وذلك من خلال ما يسعى إليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس ، بهدف تعظيم الربح وكل هذا يكون على حساب البيئة، كما أن النمو الاقتصادي المرتكز على استنزاف الموارد الطبيعية يجلب في معظم الأحيان مخاطر وأضرار بالغة الأهمية للبيئة ، كل هذه العوامل أفرزت ما يطلق عليه اليوم بالتنمية المستدامة، التي جاءت لوضع حد للتدهور البيئي وذلك من خلال إقامة مصالحة ما بين الإنسان وبيئته من جهة، وما بين الاقتصاد والبيئة من جهة ثانية، وذلك من خلال أخذ الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية. من خلال إقامة مشاريع بيئية وفرضها على الدول لتطبيقها وفرض العديد من الإجراءات الوقائية من التدهور البيئي .

إن وضعية البيئة في الجزائر تبرز تساؤلات جوهرية تتطلب اقتراحات وحلول ملائمة لها ،لاسيما أمام رهانات وتحديات الألفية الثالثة . نرى أن الجزائر لا نقول غافلة أو متأخرة عن الركب ولكن قلة المشاريع مع الإمكانيات حالت دون الوصول إلى ما نراه مناسبا بيئيا خاصة الجانب الكبير الذي تعاني منه هو التصرف في النفايات المنزلية منها والصناعية والتطهير والصرف الحي ،وبالتالي لا بد من إعطاء لقطاع البيئة في الجزائر الديناميكية اللازمة وتبني استراتيجيات جد فعالة والسهر على استقرار الإدارة البيئية من اجل لا نقول القضاء ولكن التقليل قدر المستطاع على المشاكل البيئية بكل الوسائل الممكنة وعلى رأسها الوسائل الاقتصادية والمالية ، ولا بد أيضا من دفع كافة الشرائح الاجتماعية والهيئات المعنية بغرض تحقيق سياسة مشتركة لدعم حماية البيئة التي تعد مسؤولية جميع الشرائح من أعلى هيئة في هرم الدولة إلى أبسط مواطن جزائري.

نتائـــــج الدراســـة:

من خلال دراستنا التي أجريناها خلصنا إلى النتائج التالية:

- هناك إستراتيجية للمؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، وهذا ما كشفته المعطيات والإحصاءات المقدمة، لكن ليس بالحجم الكبير في قضية التمويل للمشاريع البيئية مقارنة مع دول الجوار شمال إفريقيا كالمغرب وتونس.
- أما من ناحية الدولة الجزائرية فهناك إستراتيجية وضعتها من اجل التنمية البيئية ارتكزت على أربع محاور أساسية تعمل على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.
- البيئة والتنمية المستدامة ليسا حدين منفصلين ، بل إنهما أمران مرتبطان ومتلازمان التزاما وثيقا لا يقبل

التجزئة

– تتسم التنمية بالاستدامة عندما تكون سليمة إيكولوجيا ، وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية.

– سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إنجاز العديد من المنشآت الصناعية في مختلف مناطق البلاد ، إلا أن ضمانات حماية البيئة همشت ، فكان نتيجة ذلك أن المبالغ المالية التي أنفقت من أجل مشاريع الاستثمار الصناعية في مرحلة السبعينات تنفق اليوم بأضعاف كبيرة من أجل تصحيح الأخطار الإيكولوجية الخطيرة.

– **توصيات الدراسة**

– فتح المجال للمؤسسات الشبانية ودعمها لإعادة تدوير النفايات وخلق مناصب شغل .

– إرساء الثقافة البيئية وذلك من خلال دمج الوعي البيئي في التعليم والتدريب على جميع المستويات وفي جميع الميادين منها(وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية بالإضافة إلى مساهمة الفنانين والأدباء و الكتاب في ذلك.

– السعي وراء التمويل الذي يخدم البيئة إما الإجباري بفرض رسوم إضافية على الملوثين العموميين الخواص

– العمل على توسيع الدعم المالي لتمويل مشاريع بيئية تخدم المجتمع والبيئة والدولة في آن واحد (مصانع لتدوير النفايات ، معدات لنقل النفايات .....) .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية :

1. محمد سيد عابد "التجارة الدولية" مكتبة الاشعاع للنشر والطباعة و التوزيع الاسنكندرية 2001.

2. ضياء مجيد الموسوي "اقتصاديات أسواق المال" مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية 1999.

3. بسام حجاز "العلاقات الاقتصادية الدولية "المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع لبنان 2003.

4. عبد المطلب عبد الحميد 'النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية 'بعد أحداث 11 سبتمبر مجموعة النيل العربية القاهرة 2003.

5. كريمة محمد الزكي "أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي "نشأة المنارة الإسكندرية 2004.

6. محمد صالح الشيخ "ألاثارألاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسئل الحماية منها، طبعة الاشعاع الفنية الطبعة ألاولى 2004 .

7. عبد السلام مصطفى عبد السلام " البيئة ومشكلاتها و التربية البيئية و التنمية المستدامة، دار الفكر القاهرة .

8. محمد السيد أرناوأط، ألانسان وتلوث البيئة، الدار المصرية طبعة 1 .2004.

9. أحمد فرغلي دراسات مستقبلية للمحاسبة البيئية" المكتبة الاكاديمية القاهرة مصر 1988.

10. أليات حماية البيئة و دورهافي تحقيق التنمية المستدامة .

11. أسماعيل سراج الدين، حتى تصبح التنمية مستدامة .

مذكرات ماجيستر ماستر

الدوريات والمجلات :

12. نوزاد عبد الرحمان الهيتي " التنمية المستدامة فب المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية" مجلة الجندل العدد 25 نوفمبر 2005

13. التمويل و التنمية, المجلة 20, العدد04 1993

14. محمد عبد الرؤوف، باحث في مجال البيئة، اتفاقية باريس لتغيير المناخ "هل بداية نهاية النفط"جريدة الواحة.

15. سامي زعباط، أستاذ عبد المجيد مرغيث "آليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة " ورقة بحثية كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي، جامعة جيجل " الجزائر

16. الأيام الدراسية، الدلائل والتقارير :

17. ورقة بحثية كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل الجزائر .

18. القوانين و المراسيم و المناشير .